الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

فرع التاريخ

العلاقات الاقتصادية العثمانية الفرنسية خلال عهد سليمان القانوني 1520-1566م

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تجصص تاريخ الجزائر الحديث

من اعدد الطالبتين:

-فليسي اميرة ايناس

-مادي نوارة

اشراف الاستاذة :

- فلاح زكية

السنة الجامعية: (2023/2022)

الإهداء

أهدي نجاحي هذا إلى والدي حفظهما الله و أطال في عمرهما.

إلى أمي الغالية:

نور دربي و رفيقتي في الحياة التي قاسمتني نجاحاتي أهدي لها عملي و جهدي .

الى والدي الغالي :

الذي تتلمذت على يديه لأطال الله في عمره

الى زوجي نور الدين :

الذي كان سندا لي للعودة الى مقاعد الدراسة أدامك الله لنا .

الى أولادي قرة أعيني ديلان و أريس و أمناي جعلكم الله لن ذخرا و فخرا.

الى اخوتي و أخواتي : أقدم لكم جزيل الشكر على دعمكم .

كلمة شكر و عرفان

الشكر لله والحمد لله عدد ما كان وعدد ما يكون للعمل أناس يقدرون معناه وللنجاح أناس يحصدونه لذلك نقدر ونشكر الجهود المضنية لكل من

أستاذتي المشرفة زكية فلاح شكرا على دعمها لنا وسهرها لنتم هذا العمل بنجاح

الى أساتذتي في مساري الجامعي أنتم

مشكورون على جهودكم المبذولة لتعليمنا والسهر على نجاحنا و أن يكون هذا العمل في صورة كاملة' نسأل الله عز و جل أن يجازيها بكل خير على النصائح التي وجهتها لنا و أنارت بها دربنا جعلها الله في ميزان حسناتها يوم الدين .

كما نتقدم بالشكر الجزيل و خالص الامتنان الى ادارة كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية وأخص بالذكر الإدارية لويزة التي قدمت و لا تزال حريصة على مصلحة الطالب وفقها الله وأمدها بموفور الصحة و العافية .

كما نتقدم بجزيل الشكر الى الأساتذة الأفاضل و بالخصوص "الأستاذ ساهل يوسف" و الأستاذ "مريخي رشيد "على ماا قدموا لنا من توجيهات و توصيات أطال الله في أعماركم .

الإهداء

أهدي نجاحي هذا إلى والدي حفظهما الله وأطال في عمرهما .

الى امي الغالية نور دربي ورفيقتي في الحياة التي قاسمتني نجاحاتي أهدي لها عملي وجهدي.

الى والدي :امدك الله بالصحة والعافية وبارك الله في عمرك

الى زوجي أهديك ثمرة جهدي المتواضع هذا مشكور على مساندتك لي في مشواري الجامعي

الى اخوتي فاتح و نسيم :الى من بهم تكمل فرحتي أخوي اللذان وجدتهم الى جانبي لمساعدتي اهدي لهم ثمرة جهدي كما لا أنسي بنات اخي **ماريا وصوفيا ومنال**

الى زميلتي وصديقتي **نوارة**

التي كانت سندا لي في كل أوقات دراستي ورفيقتي في انجاز مذكرتي حفظها الله ورعاها.

الى صديقتي العزيزتين **فريال وزهرة**

شكرا لكما على الخمس سنوات بحلوها ومرها شكرا على دعمكما لي ووقوفكما الى جانبي في فشلي قبل نجاحي ادام الله صداقتنا وانار دربنا بما يرضاه

الى **روح جدتي الغالية فاطمة** رحمك الله واسكنك فسيح جنانه

الى من كانوا سندا لي في كل أوقات دراستي: **خالاتي نادية ايمان وعقيلة امي زاهية وخالتي فريدة سماح لينا سيرين فريال ونادين**

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي اهدي لهم هذا العمل

المقدمة

مقدمة:

يعد القرن 16 مفصلا تاريخيا هاما، والذي ميزته مجموعة من الأحداث المصيرية منها الحرب الانجليزية الاسبانية 1585-1604 و الحرب الرسية لعثمانية 1586-1570 و الحرب العثمانية و البندقية والتي غيرت موازين القوى، أو ما يسمى بمعادلة الشرق والغرب، أين حدث إختلال وانقلاب بين الشرق الإسلامي الذي كانت تقوده الدولة العثمانية، والغرب الأوروبي المسجي بقيادة مجموعة من الدول الأوروبية بمباركة البابا

وما ميز العلاقات بين الطرفين هو طابع الصراع الذي طغى على سيرورة العلاقات بينهما، فهذا الصراع لم يكن منحصرا بين قوتين مختلفين إيديولوجيا ودينيا، بل طال هذا الصراع والتوتر الأسر الأوروبية نفسها، أي أن دائرة الخلاف والنزاع كانت واسعة، وأبرزها الصراع القائم بين أسرة **آل هابسبورغ** التي كان يمثلها شارل الخامس، وأسرة الفالوا التي كان يمثلها فرانسوا الأول، كما صاحبها أيضا صراعات دينية في إطار ما يسمى بالإصلاح الديني، وفي خضم هذه الأحداث التي تجري في الساحة الدولية الأوروبية فكرت فرنسا في إيجاد حليف قوي يخلقها من هذه الحالة والذي وجدوه في الدولة العثمانية التي كانت في هذه الفترة في ذروة مجدها وقوتها وأوج توسعاتها بقيادة "سليمان القانوني"، الذي رأته فرنسا الحليف القادر على كبح طموحات شارل الخامس التوسعية.

لهذا فقد عرفت هذه الفترة حدوث تقارب تاريخي بين الدولة العثمانية وفرنسا والتي بدأت بحادثة الأسر التي تعرض إليها فرانسوا الأول من قبل شارل الخامس والتي استدعت تدخل السلطان العثماني الذي كان قد وصلته عدة رسائل استعطاف من قبل والدة "فرانسوا الأول "من أجل إطلاق سراحه.

وكما هو متعارف عليه فإن موضوع تسبقه عدة خلفيات ودوافع لاختياره، فمن أسباب اختيار موضوعنا هذا والذي هو بعنوان العلاقات الاقتصادية بين الدولة العثمانية وفرنسا خلال عهد سليمان القانوني. فإن هذه الدوافع تنقسم إلى دوافع علمية بالدرجة الأولى والمتمثلة في معرفة ودراسة العلاقات الاقتصادية بين البلدين وما هي التحولات الاقتصادية

الحاصلة في الدولة العثمانية وفرنسا، والمهام لهما، كما سعينا أيضا إلى إبراز مظاهر التقارب بين البلدين خاصة في إطار المعاهدات والامتيازات والتي ستلقي بظلالها على الطرفين، سواء من الجانب الإيجابي أو من الجانب السلبي، وكذلك مصير هذه المعاهدات.

أما من الناحية الشخصية لدراسة هذا الموضوع فقد كان بدافع إثبات حقيقة تاريخية يرفض الغرب الإقرار بها ألا وهي حاجة فرنسا إلى الدولة العثمانية لحماية نفسها وتثبيت وجودها في أوربا، لكن على العموم فالدوافع العلمية قد طغت أكثر على الدوافع الشخصية.

كما أردنا أيضا أن يساهم عملنا هذا في تزويدنا بمعلومة مفصلة أكثر عن التاريخ العثماني.

إضافة إلى أن موضوع العلاقات العثمانية الفرنسية خلال القرن 16 وبالتحديد في عهد "سليمان القانوني"، قد أسال الكثير من الحبر كونها عهد مجد وعظمة وازدهار، كما أن التقارب الفرنسي العثماني قد بدأ في عهده ومن هنا ستلعب فرنسا دورا كبيرا في مسار العلاقات بين البلدين ويظهر تأثيرها خاصة بعد معاهدات الامتيازات والتي ستؤثر على الطرفين .وأيضا لا يخلو أي موضوع من إشكالية، فإشكالية العلاقات العثمانية الفرنسية الاقتصادية تكون كالآتي:

- **كيف كانت أوضاع الدولة العثمانية في عهدج "سليمان القانوني"**
- **بماذا اتسمت ؟اوضاع فرنسا في عهد فراسوا الأول**
- **متى بدأ التقارب الفرنسي بين الدولة العثمانية والفرنسية؟**

_ ما **هي اثار هذا التقارب على الطرفين، خاصة الدولة العثمانية؟**

ومن هذه الإشكالية تتفرع تساؤلات وفرعية منها:

- أوضاع الدولة العثمانية قبل حكم السلطان سليمان القانوني؟ وكذلك أوضاع فرنسا خلال حكم فرانسوا الأول؟
- ما هي دوافع كل طرف من هذا التقارب التاريخي؟

– ما هي مظاهره وانعكاساته خاصة على الدولة العثمانية؟

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي التحليلي والوصفي لأن الموضوع يتطلب ذلك، فقد قمنا بوصف الأوضاع العامة للدولة العثمانية وفرنسا، وحللنا دوافع طل طرف في تحقيق التقارب والوفاق مع بعضهما البعض، وكذلك حللنا المعاهدات التي ربطت بين الطرفين ببنودها واستنتاج انعكاساتها عليهما.

لهذا فقد ارتأينا إلى تقسيم موضوع بحثنا إلى **فصل تمهيدي** يتمحور حول **حالة الاقتصاد العثماني** في القرن السادس عشر وكيف اثرت عليه التحولات الكبرى في أوروبا كما أشرنا الى الاثار التي خلفها اكتشاف رأس الرجاء الصالح على الدولة العثمانية عامة و على اقتصادها بوجه الخصوص وكيف تحكم السلطان العثماني سليمان القانوني بالوضع وأعاد هيبة ودور الطرق البرية القديمة لسابق عهدها.

أما **الفصل الأول** فجاء بعنوان **الأوضاع العامة للدولة العثمانية قبل حكم سليمان القانوني**، والوضع العام لفرنسا قبل حكم فرانسوا الأول، فكان المبحث الأول مخصصا للأوضاع العام للدولة العثمانية قبل السلطان سليمان القانوني وتطرقنا فيه إلى تقديم نبذة عن سليمان القانوني وأوضاع الدولة قبل حكمه بصفة عامة وبعد ذلك عرجنا إلى وصف الأوضاع العامة في فترة حكمه.أما المبحث الثاني فقد خصصناه لأوضاع فرنسا قبل فرانسوا الأول ثم أوضاعها خلال حكمه.

أما **الفصل الثاني** :فجاء تحت عنوان طبيعة **العلاقات الاقتصادية بين الدولة العثمانية وفرنسا في عهد سليمان القانوني**، أي خصصنا المبحث الأول لتحديد أسباب التقارب الفرنسي العثماني، ومظاهره من خلال أهم المعاهدات (1528 و1535) وبنودها، بينما جاء في المبحث الثاني انعكاسات هذا التقارب على الدولة العثمانية وفرنسا، وحددنا موقف الدول الأوروبية من العلاقات العثمانية الفرنسية، وأخيرا مصير هذه المعاهدات.

وأنهينا على موضوعنا بخاتمة استخلصنا فيها نتائج العلاقات العثمانية الفرنسية السلبية خاصة على الجانب العثماني بصفة عامة وإيالاتها بصفة خاصة.

كما دعمنا بحثنا بمجموعة من الملاحق التي تضمنت صورا للشخصيات التي يدور حوله البحث وكذلك نماذج للرسائل بين الدولة العثمانية وفرنسا.

واعتمدنا في دراستنا على قائمة البيبليوغرافيا التي ساعدتنا في إنجاز الموضوع منها المحامي "محمد فريد بك" وكتابه ذو الطبعتين الأولى والثانية بعنوان "تاريخ الدولة العلية العثمانية" الذي يعد مصدر هام عاصر الأحداث و شاهد عيان على بعض الجوانب من تاريخ الدولة العثمانية، وتظهر فائدة هذا الكتاب في تناول تاريخ الدولة العثمانية من البداية إلى النهاية، كما إعتمدنا أيضا على المصدر الثاني "لفريدون أمجان" بعنوان "السلطان سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين" أين تناول هذا الكتاب شخصية "سليمان القانوني "وأعماله الحربية في أوروبا وقد أفادنا في معرفة المخابرات التي كانت تجري بين الدولة العثمانية وفرنسا.

إلى جانب هذه المصادر إعتمدنا على مجموعة من المراجع منها: كتاب" لمحمد حرب "بعنوان "العثمانيون في التاريخ والحضارة" وكذلك علي "محمد الصلابي" بعنوان "الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط" وكذلك كتاب "عمر عبد العزيز "عمر بعنوان: "دراسات في التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث".

فكما هو معلوم فكل دراسة صعوبات وعراقيل تعتري الباحث ومن بين الصعوبات التي وجدناها في الموضوع خاصة في الفصل الثاني شح المصادر والمراجع التي تناولت المعاهدات أو عدم التفصيل فيها، وكذلك وجود عناوين الكتب لكنها غير متاحة، وكذلك عدم القدرة على التفصيل في الإنعكاسات على الدولة العثمانية وفرنسا.

لكن رغم الصعوبات إلا أن ذلك لم يثن من عزيمتنا وقوة إرادتنا والتي مكنتنا من إتمام هذا العمل.

مدخل

كانت الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر في أوج قوتها و عظمتها ، وتحولت الى امبراطورية مترامية الأطراف ضمت قارات العالم (اسيا ،افريقيا ، أوروبا) التي اختلفت من حيث القومية (الدين ، اللغة، العرق) كل هذه التحولات أكسبت الدولة العثمانية موقفا استراتيجيا هاما مكنه من قيادة تلك التطورات التي شهدها العالم بصفة عامة ، والقلرة الأوروبية بصفة خاصة ، كما فرضت هيمنتها

ان أهمية التاريخ الاقتصادي للبلدان أصبحت قضية هامة ومصدر بحث المؤرخين والباحثين وهذا لإدراكهم بان فهم صعود الدول وارتقائها ومن ثم افولها لا يتم فهمه واستيعابه الا بدراسة التاريخ السياسي لوحده دون الرجوع الى دراسة باقي المجالات بما في ذلك التاريخ الاقتصادي.

وبما ان موضوعنا عن العلاقات الاقتصادية بين العثمانيين والفرنسيين فلا بد من طرح مجموعة من الأسئلة لنجيب عنها في هذا الفصل لنصل لغايتنا:

- ما هو حال الاقتصاد العثماني والفرنسي خلال القرن 16؟
- ما هي اهم العوامل المتحكمة في الاقتصاد العثماني؟
- كيف أثر الجانب الاقتصادي على انشاء علاقة بين الدولتين؟

الاقتصاد العثماني في القرن 16:

كان الاقتصاد العثماني في بدايته و ظل لفترة طويلة تقليدي كلاسيكي يعتمد أساسا على الرعي والفلاحة و على مزروعات محدودة الإنتاج أي ما تنتجه العائلات للاكتفاء الذاتي و تصريف القليل منه في الأسواق المحلية الا ان فتح القسطنطينية على يد محمد الفاتح في القرن الخامس عشرو تحديدا سنة 1453 قد احدث تغييرا جذريا في الاقتصاد العثماني وكان بمثابة نقطة الانعطاف الحقيقية فقد بدأ بالازدهار بشكل ملحوظ الا ان بلغ درجة كبيرة مع مطلع القرن السادس عشر خاصة بعد سيطرة العثمانيين على أجزاء كبرى من سواحل البحر الأبيض المتوسط و معظم البلدان العربية و نظرا لأهمية الرقعة الجغرافية و ما تحتويه من موارد اقتصادية هامة ومنتوجاتها الفلاحية و التجارية المهمة خاصة في بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين ومصر.....فان الدولة العثمانية قد احتلت الصدارة عسكريا و اقتصاديا خاصة في بدايات القرن السادس عشر.

لقد سيطرت الدولة العثمانية على كل ممرات تجارة التوابل والحرير القادمة من الهند والصين الى البلدان العربية ومن ثم الى أوروبا الغربية وقد جنت على إثر ذلك أموالا طائلة نتيجة لانتعاش الحركة التجارية داخليا وخارجيا والضرائب التي كان يدفعها التجار للعبور بالبحر الأبيض مقابل حمايتهم.(1)

كل هذا الازدهار الاقتصادي الذي عرفته الدولة العثمانية لم يطل خاصة مع انطلاق بلدان أوروبا الغربية في رحلات استكشافية او ما يطلق عليها بالكشوفات الجغرافية والتي

كانمنطلقها بلاد الاندلس او شبه الجزيرة الايبيرية كما أصبحت تسمى بزعامة البرتغاليين والاسبان الدولتان اللتان تمكنتا من انشاء امبراطوريتين واسعتين فيما وراء بلدانهما القارات الأخرى في كل من افريقيا واسيا والامريكيتين وبذلك اصبحتا القوتان الاقتصاديتين الاوليتان في أوروبا خلال القرن الخامس عشر ميلادي.[1]

ان الرحلات الاستكشافيةالتي قام بها كريستوف كولومبس لم تكن في صالح العثمانيين بحيث تراجعت مكانتهم الاقتصادية خاصة بعد اكتشاف العالم الجديد والذي إثر سلبا على العالم الإسلامي عامة والدولة العثمانية وايالاتها خاصة مصر وبلاد الشام نتيجة لتغيير المراكز التجارية خاصة بعد اكتشاف ما يسمى براس الرجاء الصالح الشيء الذي عرقل الحركة التجارية الإسلامي مما أثر سلبا على تجارة المتوسط ولكن ليس لدرجة كبيرة باعتبار ان الطريق البرية القديمة كانت أكثر أمانا وتلقى رواجا في أوروبا بسبب التجربة المكتسبة والعريقة وكذا بسبب طرق الحفظ في مقابل فساد وتلف تلك التي كان يجلبها البرتغاليين.

لقد أثر اكتشاف ما سمي بالعالم ا لجديد تأثيرا كبيرا على العالم الإسلامي وبشكل ملحوظ على الدولة العثمانية التي سيطرت على معظم البلدان الإسلامية ، في حين سيطر الاوربيين وخاصة الاسبان على القارة الأمريكية إذا وجدت فيها حضارات عريقة: كالأزتيك، والمايا، "الأنكا" سيطروا على كل خيرات و موارد هذه الحضارات و أهمها المعادن الثمينة من ذهب و فضة و جلبوها الى بلادهم وتداولها التجار في جل بلدان البحر الأبيض المتوسط ،الأمر الذي أثر كثيرا على العملات و النقود العثمانية باعتبار أن العملة التي كانت رائجة فضية و هي "الاقجة" و نظرا للنقص الكبير لمناجم المعادن الثمينة في البلاد العثمانية فهذا قد انعكس سلبا على النقود العثمانية و من ثم على اقتصادها بشكل عام حيث حدث ارتباك في السكة العثمانية الفضية نظرا لارتفاع سعر الذهب من جهة و انتشار ظاهرة العملات المغشوشة او الفضة الرديئة من جهة أخرى .

[1]- اكمال الدين احسان أوغلي ،الدولة العثمانية تاريخ و حضارة ،ترجمة صالح سعداوي ،مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الاسلامية ، استانبول ، سنة 1999م ، ص277

مدخل:

لقد تأثرت الحياة الاقتصادية في مصر وبلدان البحر الأبيض المتوسط جراء هذا التحول واستطاعت التجارة البحرية الجديدة تزويد أوروبا مباشرة بالتوابل ونظمت تجارتها من اسيا الى أوروبا مرورا بأفريقيا وأصبح التجار الألمان يبحثون عن المنتجات الاسيوية في انفرس ولشبونة بدل البندقية ولم تظهر اثار هذه الكشوفات على البرتغال واسبانيا فقط بلى حتى على البلاد المنخفضة من اوروبا والداخل وان تغير المركز التجاري و التأثير على اقتصاد مصر و الشام (الدول الخاضعة للدولة العثمانية) و شكل ركودا في في تجالرة العثمانيين خاصة بعد اكتشاف "رأس الرجاء الصالح" الذي كانت له انعكاسات سلبية على الدولة العثمانية فقد أصبح التجار يفضلون الطرق البرية القديمة ، و بالتالي تراجعت المكانة الاقتصادية للدولة العثمانية.

في ظل هذا الازدهار الاقتصادي في أوروبا بدا العثمانيون بالتراجع من المكانة التي كانوا يحظون بها وهو ما دفع بالسلاطين العثمانيين الى البحث عن حل لمواجهة هذه الأزمة واستعادة مكانة وهيبة الطرق التجارية القديمة وبالتالي إنعاش الاقتصاد العثماني واعادته الى سابق عهده.

من جهة وبالرغم من النجاح الذي حققته الرحلات الاستكشافية الا أنها قد أحدثت منافسة شديدة بين الدول الأوربية خاصة بين اسبانيا و فرنسا فبعد توحد عدة مماليك أوربية قوية تحت حكم و قيادة "شارل الخامس " ملك اسبانيا الذي شكل امبراطورية كبرى و هي الإمبراطورية الرومانية المقدسة و التي ضمت كل من "هولندا النمسا المانيا امارات نابولي و صقلية الى اسبانيا الموحدة فان فرنسا وجدت نفسها محاطة من كل الجهات بأملاك الامبراطورية الرومانية و بالتالي فان السلطان الفرنسي فرانسوا الأول وضع في موقف محرج فقد تراجعت قوته بشكل كبير مقارنة بالملك الاسباني شارل الخامس الشيء الذي دفعه الى البحث عن حل لتسوية هذه المسالة التي عكرت صفو حياته .

جهة أخرى فان السلطان العثماني يعاني بشدة من ضعف الجانب الاقتصادي فبعد اكتشاف طريق" رأس الرجاء الصالح "الذي هدد التجارة في شرق المتوسط بتحويلها الى المحيطين الهندي والأطلنطي كان من الضروري بالنسيبة للدولة العثمانية التي تهتم بتنمية التجارة و حماية مصالح تجارها ان تعمل على حماية التجارة بين الشرق و الغرب و تضمن استمرارها و تفوقها و نموها عبر الأراضي العثمانية (خاصة الأراضي العربية بعد ضمها) و ذلك لاستمرار توفير الموارد المالية من عائدات التجارة و التي تمثل المصدر الأساسي للخزينة العثمانية و ذلك لمواجهة اثار الأزمة الناجمة عن بداية هذا التحول و التي أخذت تتفاقم ابتداءا من منتصف القرن السادس عشر و لقد حققت الدولة العثمانية هذا الهدف بعدة طرق كان أهمها تقديم الامتيازات للتجار الفرنسيين لتشجيع التجارة في ارجاء الإمبراطورية و لجعل مصر و شرق المتوسط الشرق الأدنى حلقة اتصال من جديد للتجارة بين الشرق والغرب بدلا من طريق راس الرجاء الصالحمن استخدام الطرق البرية القديمة .[1]

طبيعة المبادلات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا:

لم يكن البحر المتوسط مسرحا للحرب فحسب بل كانت أيضا جسرا قامت عليه التبادلات التجارية بين الأمم الكبرى وتحكم في الاقتصاد الدولي، ان الدور الكبير الذي لعبته الدولة العثمانية كهمزة وصل بين التجارة الشرقية واوروبا والإمكانيات الاقتصادية التي كانت تتمتع بها جعلتها قبلة للتجار الاوربيين.

صادرات الدولة العثمانية نحو فرنسا في عهد سليمان القانوني:

كانت صادرات الدولة العثمانية اتجاه الدول الاوربية عامة وفرنسا خاصة متنوعة ومختلفة في إطار الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين الطرفين والتي نصت على تبادل السلع والبضائع بين البلدين إضافة الى ممارسة التجارة في أراضي البلدين لكن الشيء الملاحظ ان

[1] تزفيتان تودروق ، فتح أمريكا مسالة الأخر ترجمة بشير السباعي ، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية ، الطبعة 1 ،دار السينيما للنشر 2009 ، ص21.

هذه السلع لم تكن كلها على نفس الدرجة من الأهمية لأنها كانت تخضع لجملة من القوانين التي تنظمها ومن اهم المواد العثمانية التي كانت تصدر الى فرنسا نذكر:

التوابل والبهارات: وتعد هذه المواد من المواد الرئيسية التي كانت تنشط التجارة الخارجية بين الشرق والغرب.

الحرير الخام: يعد الحرير عنصرا أساسيا في المبادلات التجارية التي كانت تتم بين الدولة العثمانية والدول المسيطرة عليها والذي يصدر الى فرنسا.

كما صدرت **الاقمشة** و**الصوف** و**القمح وزيت الزيتون** و**الزبيب** و**الخيوط** و**المنسوجات القطنية والحريرية** و**السجاد**، إضافة الى تصدير **العقاقير** و**العطور** و**الصباغ** وبعض **الفواكه** كعنب دمشق والمشمش.... وغيرها من المواد الاخرى.

إضافة الى **البن:** الذي كانت تستقطبها العاصمة استنبول بوفرة خاصة من مصر مما جعلها تعمل على تصديرها من جديد نحو الغرب الأوربي.

الملاحظ في واردات فرنسا من الدولة العثمانية انها كانت مواد أولية تلبي حاجيات ومتطلبات الشعب الفرنسي.

واردات الدولة العثمانية:

كان العثمانيون يستوردون من فرنسا مواد مختلفة من السلع والمواد الاستهلاكية والمواد الخام خاصة السلع غير المتوفرة في الأراضي العثمانية وقد استغل الأجانب هذا الجانب لاستثمار رؤوس أموالهم وجناية أرباح طائلة.

وقد تمثلت واردات الدولة العثمانية فيما يلي:

المنسوجات الصوفية والعطور والجلود والورق والقصدير والصلب كما تحصل على العملات الفضية بوجه خاص التي كانت يعفيها السلطان العثماني من رسوم الدخول. اضافة الى المعادن كالحديد والنحاس والبارود والرصاص والكبريت والمواد الكيمياوية المجوهرات والكريستال والمرايا والساعات. فضلا عن المواد الغذائية كالسكر والقهوة والجوز والجبن، لم

تكن هذه الواردات موجهة لرعايا الدولة العثمانية فقط، بل يستفيد منها كذلك الأجانب المقيمين على التراب العثماني، والذين عادة ما يطلبون مواد من بلدانهم الأصلي.

يمكننا ان نلاحظ من خلال عرضنا للصادرات والواردات بين البلدين ان اغلب المواد المستوردة من قبل الدولة العثمانية كانت من الكماليات وهذا ان دل على شيء فهو يدل على ان المجتمع العثماني عامة والطبقة الحاكمة خاصة كانوا يعيشون نوعا من الرفاهية والترف خاصة في القرن السادس عشر الذي عرف بانه عصر القوة والمجد الازدهار.

الفصل الأول :الأوضاع العامة للدولة العثمانية و فرنسا خلال القرن السادس عشر .

المبحث الأول: الأوضاع العامة للدولة العثمانية قبل السلطان سليمان القانوني.

1-نبذة عن سليمان القانوني.

2-الأوضاع العامة للدولة العثمانية قبل حكم سليمان القانوني.

3-أوضاع الدولة العثمانية خلال عهد سليمان القانوني.

المبحث الثاني: فرانسوا الأول والأوضاع العامة لفرنسا قبل عهده.

1-نبذة تاريخية عن فرانسوا الأول (1494-1547).

2-أوضاع فرنسا قبل حكم فرانسوا الأول (1498-1515).

1-نبذة عن سليمان القانوني:

* **مولده ونشأته:** ولد في 6 نوفمبر 1494 في قصر خاص بالأمراء المنتسبين إلى آل عثمان الذين كانوا يديرون شؤون الحكم في طرابزون* وهو حفيد بايزيد الثاني إبن السلطان محمد الفاتح، والده هو السلطان ياووز سليم، وأمه حفصة، قضى سنوات طفولته بجوار والده في القصر، أين تلقى تعليما وتربية جيدة باعتباره الإبن الوحيد لأبيه [3].

عين الأمير سليم العالم الكبير خير الدين الأفندي معلما لإبنه سليمان الذي علمه القراءة والكتابة والمعلومات الدينية وتعلم كذلك صياغة الجواهر، وبعد أن تم العاشرة من عمره، عين سليمان الشاب لقيادة وإدارة أحد السناجق وفقا للعادات العثمانية، أين تولى إدارة سنجق "كفة" (Kefe) في الصفة المقابلة لطرابزون، بعد منح الأمير مراد الثاني سنجق "بولو "[4].

* **صفاته:** عرف السلطان سليمان القانوني بالتسامح والعدل، فعاقب البشوات والضباط الفاسدين والمنحرفين، ونتيجة لذلك أحبه شعبه، وساعده الإنكشارية على تحقيق هدفه وتوطيد سلطته[5].

* **زوجاته:** من زوجاته خروم خاصكي سلطان أي الباسمة أوركسان وهي جارية عقد السلطان عليها قرانه، وتختلف الآراء التاريخية حول أصولها أهي أرثوذكسية أوكرانية أم فرنسية، أم إيطالية، وهي والدة الأمير سليم الثاني والأمير محمد.

– ودوران قادان بنت عبد الله وهي والدة الأمير مراد.

---

*خير الدين الأمندي: هو أبو السعود أفندي بن محي الدين محمد بن مصلح الدين مصطفى عماد الدين العمادي، ففيه سلم ولد في نهاية القرن 39 كان مفتيا وشيخا للإسلام ساهم في التشريعات التي وضعها سليمان القانوني، وصادق عليها.

**سنجق: هو أحد التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية، ويعني مقاطعة أو العلم أو الراية، والتي عرفت فيما بعد بإسم الإيالة أو الولاية.

***طرابرون: هي مدينة ترمكية تقع شمال شرق تركيا على البحر الأسود تعتبر بوابة تجارية لإيران.

[3]- فريدون أمجان، سليمان القانوني، سلطان البرين والبحرين، حقائق في ضوء المادر، ترجمة جمال فاروق أحمد كامل، ص 16-18.

[4]- المرجع نفسه، ص 19.

[5]- شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة حسن السماجي والسويداني، ط1، دار ابن كثير للنشر، بيروت، 2000، ص 127.

– وكلفهم خاتون من الجواري ووالدة الأمير مراد.

بنت عبد الله والدة الأمير محمود[6].

***أولاده:** من أولاد السلطان سليمان القانوني نجد مصطفى، محمد، سليم، بايزيد، جها نكير، وابنته مهر ماه.

توفي في حياته جميع أولاده الذكور ماعدا سليم[7].

* **توليته للحكم:** تولى سليمان القانوني العرش وهو في عمر السادسة والعشرون، وبدأ مباشرة أعماله وسير أمور دولته بعد وفاة والده سليم الأول، وكان دائما يستهل خطاباته بالآية الكريمة "إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم" كما يذكر المؤرخون أن السلطان سليمان خان هو أعظم سلاطين آل عثمان، وعلماء الإفرنج سمونه العظيم (Le grand) أو سليمان الفاخر (Le magnifique) ففي فترة حكمه قام بإطلاق سراح 600 أسير مصري، فأبوه كان قد ضبط للتجار الحرير مقدارا عظيما من متاجرهم، مفوضهم سليمان ما خسروه، وأخذ على يد الولاة الظالمين، وأمر بالعدل والإحسان وجعل الآية الكريمة "إن الله يأمر بالعدل والإحسان" شعارا لحكمه[8].

***سبب تسميته بالقانوني:** أطلق عليه هذا الإسم كونه وضع القوانين التي تنظم الحياة في دولته الكبيرة، حيث كان القانون السائد فيها هو السريعة الإسلامية، التي كانت منطلقا لهذه القوانين أين أخذ بعين الإعتبار فيها الظروف الخاصة لأقطار دولته وأن لا تكون منافية للشرع والعرف، ومن أهم هذه القوانين نجد تقسيم الجيش إلى 03 رتب بحسب سنين خدمتهم والسماح للإنكشارية بخوض الحروب دون خروج الخليفة على رأسهم، السماح للوزراء بتداول

---

[6]- صلاح أبو دية، السلطان سليمان القانوني، مرارة الواقع، ودراما كاذبة، دار ابن النفس للدعاية والنشر والتوزيع، ص 122-123.

[7]*-إبراهيم بك حليم بك، حلم مفتش أوقاف الدولة العلية المعروف بكتابه التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ط1، منهور- مؤسسة الكتب الثقافية، ملتزم الطبع والنشر والتوزيع، بيرون، ص 100.

* سورة النحل.الأية 90119

[8]- أمير البيان والمجاهد الكبير شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، جمع أصوله وحققه وعلق عليه حسن السماحي سويدان، ص 151.

شؤون الدولة في ظل وجود الصدر الأعظم على رأسهم مندوب السلطان، وكذلك إصلاح النظام القضائي العثماني[9].

2-الأوضاع العامة للدولة العثمانية قبل حكم سليمان القانوني:

أ-في عهد سليم الأول: عرفت الدولة العثمانية في هذه الفترة تحولا في السياسة العامة للبلاد، أين غيرت وجهتها إلى الشرق بدلا من الغرب الأوروبي، وهذا سبب إزدياد الخطر الصفوي الزاحف نحو الأناضول والذي يهدد الدولة العثمانية فقد بدأ التمرد والعصيان من جانب الصفويون أصحاب المذهب الصفوي الشعبي الذي يهدد أمن واستقرار الأسرة العثمانية[10].

بدأ السلطان سليم الأول بجمع أسماء العلونيين في الأناضول واستفتى في قتلهم فأفتى له، وكان هدف السلطان من هذا الأمر هو تأمين ظهره وهو يحارب *الشاه إسماعيل* الذي أرسل إليه الرسل من أجل ترك أسباب الفتنة ودعوته إلى التوبة والإسلام، لكن دون فائدة، بل وقد دخل الطرفان في صراع وتقابلا في موقعه *جالديران* 1514 وانتصر فيها السلطان العثماني فر الشاه إلى تبريز.

أمن السلطان الجانب الشرقي للأناضول وواصل زحفه حتى وصل إلى حدود المماليك اللذين ساءت علاقتهم معهم بسبب تحالف *قنصورة الغوري* حاكم الممالك الصفوية ضد العثمانيين مما رجح بحدوث حروب بين الطرفين[11].

قرر السلطان أن ينتقم من ملك مصر الذي تحالف مع الشاه وكذلك محاربة المماليك، فتقابل الطرفان في معركة مرج وابق* أين انتصر العثمانيون وقتل *الغوري* ودخلوا حلب، وباقي المدن حتى دمشق فقد دخلوها دون عناء، أما أمراء مصر فقد إنتخبوا *طومان* باي

---

[9]- صلاح أو دية، المرجع السابق، ص 118-119.

[10]- محمود حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة رئيس المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، ص 24-24.

[11]- المرجع نفسه، ص 92.

ملكا عليهم، ليجهزوا جيشا لطرد سليم من مصر والشام ووقعت الحرب وانهزم طومان[12] الذي سلم غدرا إلى السلطان سليم الأول الذي قام بشنقه عام 1517.

وعندما بدأ السلطان سليم الأول يفكر في وضع خطة لفتح الغرب، وبينما كان يستعد لمقابلة فرسان القديس* يوحنا في رودس توفي وهو في طريق عودته من إستنبول إلى أدرنة عام 1520[13].

3-أوضاع الدولة العثمانية خلال عهد سليمان القانوني:

أ-**سياسيا وعسكريا:** عرف عهد سليمان القانوني بالعديد من الإنجازات ولعل أبرزها بحاجة في بسط نفوذه وضرب أيدي الفارض على سلطته دعم صغر سنه الذي لا يتجاوز 26 من عمره سنة، بدأ ذلك بالقضاء على لمرد الغزالي فلاحظ الغزالي قلة تجربة سليمان وعدم خبرته أين قال فيه "لما كان ذلك ولد صغير (يقصد به سليمان) وليس له قدرة على فعل شيء من ذلك ولا أظن أنه يتم سنته في المملكة".

كان الغزالي يطمح في الإستيلاء على سوريا وفلسطين أولا ثم مصر ويطمح للحصول على الخلافة وبدأ بتحقيق ذلك بواسطة الضغط على والي مصر من أجل أن يتحرك معه واقترح عليه هذا الأخير ضرورة الإستيلاء على حلب لأنها بمثابة مفتاح العرب، ومن جانب آخر كان يبلغ اسطنبول ويعلمها بتحركات الغزالي[14].

زحف الغزالي إلى "حلب "وحاصر المدينة عام 1520 فتلقى السلطان سليمان خبر الحصار فأمر بإجتماع الديوان وكلف "فرهاد باشا" وتحرك بقوات مشكلة من جنود "السباهية" من الأناضول وقارامان، علم الغزالي بتحرك القوات العثمانية فاضطر إلى الإنسحاب إلى

12- إبراهيم بك حليم، المرجع السابق، ص 83-84.

13- كارل بوكمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 484.

*فرسان القديس يوحنا: هم فرقة عسكرية صليبية ودينية محاربة ساهمت بشكل كبير في الحروب الصليبية، أقامت بجزيرة "رودس".

14- فريدون أمجان، سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين، ص 32.

*فرهاد باشا: قائد عسكري عثماني ورجل دولة من أصول بوسنية.

* السباهية: أي الفارس طبقة من الفرسان، العسكر، الجند، الخيالة المدربين في الجيش العثماني في عملهم إخماد التمردات، إستتباب السلم، جباية الضرائب.

دمشق وانتهج فيها سياسة الذبح والقتل في العساكر الإنكشارية، وصلت قوات "فرهاد باشا" والتقى الطرفان بالقرب من دمشق في موقع يسمى "مصطبة" عام 1521 وانهزمت قوات الغزالي والذي قتل بسهم من خلفه، وبهذا انتقلت "لأياس باشا[15].

ومن إنجازات سليمان القانوني أيضا نجد فتح بلاد المجر والتصادم مع النمسا ففي عام 1526 سافر السلطان من القسطنطينية لمحاربة المجر التي كانت الحرب بينهما غير منقطعة على التخوم وكان الجيش العثماني مؤلفا من نحو 100000 مقاتل ومدافع وسفن في نهر *الطونة* لينقل الجيوش من بر آخر، فسار الجيش تحت قيادة السلطان والوزراء الثلاث إلى بلاد المجر من طريق الصرب مارين بقلعة "بلغراد" التي جعلت كقاعدة عسكرية لأعمالهم الحربية، وبعد أن فتح الجيش عدة قلاع ذات أهمية على نهر الطونة وصلوا إلى "وادي موهاكس* أين اصطفت الجيوش العثمانية على ثلاث صفوف، فكان السلطان معهم فهجم المجر بقيادة *لوس* على صفوف العثمانيين الذي تقهروا في البداية، لكن ما إن تقدم فرسان المجر، أمر السلطان بإطلاق المدافع بسرعة حتى قتل كل فرسانهم وحتى ملكهم فلم يعثر على جثته، مما جعل السكان يسلمون مفاتيح المدنية للسلطان سليمان[16].

كما شهدت أيضا فترة حكم القانوني إنتهاج سياسة تقاربية بسنه وبين الملك الفرنسي فراسوا الأول بعد أن برزت الدولة العثمانية كقوة عالمية بفضل سليمان القانوني، كان لذلك أثر على العالم خاصة أوروبا التي كانت تعيش إنقسامات دينية خطيرة، لهذا تنوعت مواقف الدول الأوروبية من الدولة العثمانية، كل حسب ظروفه، لهذا رأى فراسوا الأول أن ينتقل قوة الدولة العثمانية وكسب ودها وعقد الوفاق معها ظنا منه بأن ذلك مسجد من طموحات شارل 5 وبدأت المفاوضات بين فرانسوا الأول والدولة العثمانية بعد *معركة بافيا* إلا التي أسر

[15]- فريدون أمجان، المرجع السابق، ص 33-34.
[16]- محمد فريدبك المحامي، تاريخ الدولة العلية، دار النفائس، بيروت، 1981، ص 90-91.

فيها عام 1525، لكنه أطلق سراحه بموجب إتفاقية بين فرنسا وأسرة *الهابسبرغ* لتتطور العلاقات والتقارب هذا الذي أثمر بمعاهدة الإمتيازات[17].

إن التوسع الأرضي الذي عرفته السلطة العثمانية خلال القرن 15 و16 واحتواءها على أجزاء كبيرة من أوروبا وآسيا، قد فرض عليها تبني نظام خاص للحفاظ على التوازن السياسي والعسكري، لهذا اعتمدت الدولة على النظام الإقطاعي* أين قامت بتسديد رواتب الفرسان المرموقين وأصحاب النفوذ تمنحهم الإقطاعات، كما اتبع آل عثمان نظاما إقطاعيا والغرض منه هو جعله مصدرا ثابتا لإدماج جيوشهم برواتبهم مقابل التزاماتهم العسكري والاستعدادا للحرب[18].

إذا فالدولة العمانية قد اعتمدت في توزيع الأملاك والأراضي على النظام الذي سبق وأن أشرنا إليه (النظام الإقطاعي) المتميز والذي كانت له إنعكاسات في مختلف الجوانب وقسمت الأراضي إلى 03 أنواع منها:

– **أراضي العشر**: وتعن تقديم ضريبة تتراوح ما بين 10–15 من المحصول الذي تدرد الأرض، ويحق لصاحبها بيعها أو أن يهبها واقتصرت ملكيتها على المسلمين فقط[19].

– وتوجد أيضا **أراضي الخراج**: سميت بهذه التسمية لأنها تجني من أصحابها ضريبة وهذا النوع من الأراضي تعد ملكا تاما لأصحابها، فقط عليها أن تدفع الخراج[20].

– كما توجد أيضا **الأراضي الأميرية**: وهي الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالحروب وانتقلت ملكيتها مباشرة إلى الدولة المسلمة، ولكنها تركت في أيدي أصحابها السابقين، ويقدون ما عليهم من ضرائب مثل أعلن العثمانيون الأوروبية مناطق أميرية خاصة في مناطق *الروملي*، أما الأراضي في الأناضول فقد أقامت عليها الطبقية الإقطاعية.[21].

---

[17]- مؤلف غير مجهول، العلاقات العثمانية الأوروبية خلال القرن 16، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، تاريخ الإنشاء 2 سبتمبر 2019، ص 7.

[18]- عبد الناصر رائيسي، العلاقات العثمانية الأوروبية في ق 16، العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن 165، ط1، دار الهادي، بيروت، 2007، ص 170.

[19]- المرجع نفسه، ص 174.

[20]- المرجع نفسه، ص 175.

[21]-المرجع نفسه، ص 176.

أما في عهد سليمان القانوني فقد احتفظ بنفس النظام، فقط أضاف غليه بعض القواعد اللازمة عليها، إذ وزعت الأراضي المستجدة بالفتح على مستحقيها وربطت بصفة قانونية محكمة، وقد أعطيت بالفتح على مستحقيها وربطت بصفة قانونية محكمة، وقد أعطيت للقضاة والقادة العسكريين وقادة الوحدات الخاصة العاملة في العنصر[22].

التجارة: تمت التجارة في العهد العثماني على النطاق الداخلي أين تبادلت تجاريا مع مختلف المدن والولايات سواء عن طريق البحر أو البر وقد لعبت طرق المواصلات المتشبعة داخل السلطنة دورا هاما في تنشيط التجارة، فهذه الطرق هي شريان الحياة.

أما الرقعة التي استحوذ عليها العثمانيون في تلك الفترة، فكانت تحتوي على أجزاء من القارات الثلاث، وما يضيفه امتداد البحر الأحمر والمتوسط والخليج العربي من الأهمية الإقتصادية أين كان يتم فيها الحصول على التوابل التي تصل بشكل مباشر من الهند وأندونسيا، كما جرى تبادل تجاري واسع للبضائع الهندية مع البضائع الأوروبية في أسواق حلب والقاهرة، واستنبول وبورصة كما تم تصدير الخشب للبناء عبر موانئ الأناضول إلى مصر، كما تمت أيضا تجارة العبيد مع أنطاليا التي كانت تصدر العبيد البيض إلى الجنوب وتستورد العبيد السود من الجنوب[23].

وتاجرت الإمبراطورية العثمانية أيضا مع منطقة البحر الأسود ولوقت طويل دون أي منافسة خارجية، وبعد فتح القسطنطينية والسيطرة على الدردنيل منع العثمانيون تصدير القمح والزيت والسمك إلى إيطاليا[24].

ومغزى القول فإن شساعة الدولة العثمانية مكنها من التحكم في كافة المضايق البرية والبحرية التي جعلتها تعيش حركة وحورية تجارية وهذا عن طريق هذه الشبكة، فالبحر الأبيض المتوسط الذي يمتد في اتجاه غربي–شرقي يمثل ذرعا للمحيط الأطلسي، ويربط

---

[22]- عبد الناصر الرائيسي، المرجع السابق، ص 176.
[23]- خليل إينالجيك، إكمال الدين إحسان، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة الدكتور محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بنغازي، 2002.
[24]- المرجع السابق، ص 201.

آسيا الصغرى (الأناضول) ببلاد الشام وبلاد البلقان، وإيطاليا وشبه الجزيرة الإيبرية، ويربط كل هذه العوالم شمال إفريقيا.

أما البحر الأحمر فيمثل ذرعا للمحيط الهندي ويربطه بباب المندب، وليس هذا المحيط سوى الطريق الذي توصل إلى التجارة مع الهند والصين[25].

الصناعة: ظلت الصناعة تقليدية وموجهة للاستهلاك الذاتي، بالدرجة الأولى، رغم وجود نشاط حرفي وتجاري في الوسط العثماني، أين شاعت صناعة الغزل والنسيج والأواني الفخارية، منتشرة بشكل أوسع في الأسر الريفية[26].

رغم طبيعة الصناعة في هذه الفترة، إلا أنها كانت منتشرة أكثر في المدن والتجمعات السكانية الكبرى، والتي تربط هذا الدور الاقتصادي لوظائفها المختلفة الأخرى السياسية والعسكرية والإدارية والدينية.

وقد شجع السلاطين العثمانيون هذا القطاع بترحيلهم إلى المدن الرئيسية جماعات سكانية ذات تأهيل مهني، وأصبحت المدن العثمانية مركزا للصناعات والمبادلات التجارية، التي تنوعت أصناف الحرف والتي مصلت قاعدة للحياة الاقتصادية، لذلك فقد كان أفراد هذه الأصناف يشكلون قسما كبيرا من السكان[27].

اختلف أنواع الطوائف الصناعية في تنظيمها من مكان إلى آخر، ولكنها كلها تتبع نظاما واحدا لأنها تتكون من رئيس أعلى ومندوبين صغار عاديون يسمون باللغة التركية *الأسطة – الخلفة والجبراك* وينتظمون وفق نظام هرمي تختار رئاسة شبح أو رئيسا[28].

رغم المراقبة المفروضة والمستمرة التي تقوم بها الدولة عن طريق موظفيها في الأسواق، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود تجاوزات أثرت كثيرا على الأسواق وطالت الاقتصاد العثماني وذلك نتيجة الاحتكاروالمضاربات[29].

---

[25]- عبد الناصر الرائيسي، المرجع السابق، ص 176.
[26]- المرجع نفسه، ص 212.
[27]- المرجع نفسه، ص 213.
[28]- المرجع نفسه، ص 212.
[29]- المرجع نفسه، ص 201.

ومن أنواع الصناعات التي انتشرت في هذه الفترة سواء داخل السلطنة أو خارجها نجد الصابون، الأواني الزجاجية، الأواني النحاسية والفخار والشموع، وكذلك الصناعة النسيجية كصناعة الأصواف والأقمشة الحريرية والقطن[30].

اجتماعيا وثقافيا: كان عهد سليمان القانوني متطورا فهو بحد ذاته كان شاعرا وله ديوان كبير في هذا المجال، كما كان خطاطا يجيد الكتابة، وملما بعدد من اللغات الشرقية من بينها اللغة العربية، وكان أيضا إختصاصيا في الأحجار الكريمة، فكان يكب على المطالعة كلما أراد الترويج عن نفسه وقام أيضا بنسخ القرآن الكريم بنفسه[31].

لهذا فنجد مشجعا للعلم والنشيد، فقد أنفق بسخاء على المنشآت الكبرى على المنشآت الكبرى، فشيد المعاقل والحصون في" ردودس وبلغرلا،" وأنشأ المساجد والصهاريج والقناطر في شتى أنحاء الدولة خاصة في دمشق وبغداد ومكة[32].

وظهر أيضا في عهده أشهر المهندسين المعماريين في التاريخ الإسلامي مثل سنان آغا الذي اشترك في الحملات العثمانية، واطلع على كثير من الطرز المعماري، ويعد مسجد سليمان القانوني أول جامع السليمانية في استنبول الذي بناه السلطان عام 1557 كشاهد تاريخي على حقبته[33].

أما في الجانب الاجتماعي: خاصة التعليم، فقد كان من بين اهتمامات وأولويات السلطان القانوني، حيث منح مدارس المساجد التي تمولها عائدات الأوقاف والمؤسسات الدينية تعليما مجانيا للأطفال، كما أضاف عدد الكتابات إلى 14 كتابا، لتعليم الأطفال الصغار مبادئ القراءة والكتابة ومبادئ الإسلام.

---

[30]- عبد الناصر الرئيسي، المرجع السابق، ص 217.

[31]-سوهيل طقوش، تاريخ الدولة العثمانية من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013، ص 228.

[32]- صلاح أبو دية، المرجع السابق، ص 116.

[33]- المرجع نفسه، ص 117.

كما أتاح الأطفال الذين يودون مواصلة تعليمهم فرصة الشروع في واحدة من ثمانية مدارس جامعية والتي شملت قواعد اللغة، الفلسفة، الفلك، وأصبح خريجوها أئمة ومعلمين، وشملت المراكز العلمية المكتبات وقاعات الإطعام[34].

[34]- صلاح أبو دية، المرجع السابق، ص 120.
*الاغا بن عودة المزاري ، سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و اسبانيا و فرنسا أواخر القرن التاسع عشلر تحقيق و دراسته الدكتور يحيى بوعزيز ، الجزء الثاني دار الغرب الاسلامي بيروت ، لبنان
*ادريس عبد الناصر رئيسي ، العلاقات العثمانية الأوروبية خلال القرن 16 ، ط1 ، بيروت ، دار المعارف للنشر و التوز يع ، 2007-ص92.

المبحث الثاني: فرانسوا الأول والأوضاع العامة لفرنسا قبل عهده.

1-نبذة تاريخية عن فرانسوا الأول (1494-1547):

هو من نسل الدوق "دوريليان "أبوه" شارل أوريليان "ووالدته "لويز دي سافوا* كانت له اليد في سائر الفنون لكنه يحب الفتن، فلا يراعي مصالح الناس، ففي سنة توليته جهز جيشا وأخذ في الرحلة في أرض الميلانيز، ووقع به المصاف "بما رينيان،" واشتدت الحرب يومين، وظهر على أعدائه وقتل عشرة آلاف مقاتل وهو في التقدم بمن ورائه[35].

تولى فرانسوا الأول العرش بعد وفاة أحد أعمامه الملك السابق لويس 12، عرف بسياسته التوسعية تجاه إيطاليا وألحق هزيمة نكراء بالسويسريون ستحوذ على ميلانو، ولكنه فشل في حمل لقب الأمراء الجرمانيين، وهذا بعد إنتخاب غريمه" شارل الخامس "الذي دخل معه في مواجهات بينه وبين أسرة "الهابسيرغ." قام بإستبدال اللغة الفرنسية باللاتينية في دواوين الدولة، كما شجع حركة الآداب والفنون، وساهم بدفع حركة النهضة الأوروبية، تعرض للأسر في معركة بافيا 1525 وأخبر على إمضاء إتفاقيةمدريد[36].

1-أوضاع فرنسا قبل حكم فرانسوا الأول (1498-1515):

تمهيد: عرفت هذه الفترة نشوب عدة حروب بين فرنسا وإسبانيا لأن فرنسا في هذه الأثناء كانت تحاول السيطرة على شبه القارة الإيطالية التي شهدت إنقسامات عدة خلال القرن 15 ومشكلة من إمارات ودويلات منها جمهوريات البندقية وميلانو (فلورنسا). وما ميز

---

* لويز دي سافوا: نبيلة فرنسا ودوقة أوفيرن، وبوربون، ودوقة نومور، ووالدة فرنسوا الأول، كانت ناشطة سياسية ووصية على عرش فرنسا عام 1515م وفي 1525.

35-الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق ودراسته الدكتور يحيى بوعزيز، الجزء الثاني دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

* لويس 12:

* شارل 5:

* أسرة آل هايسبرغ:

36- إدريس الناصر الرائيسي، العلاقات العثمانية الأوروبية خلال ق 16، ط1، بيروت، دار المعارف للنشر والتوزيع، 2007، ص 92.

هذه الأخيرة هو التجار والتقابل، لتشغل الإمبراطورية الرومانية وإنجلترا هذه الفرصة، وتتدخل على أساس حفظ السلام والأمن في المنطقة[37].

***في عهد شارل الثامن (1483-1498):**

تولى شارل الثامن ملك فرنسا العرض بعد وفاة لويس 11، أن ورث عنه جيشا قويا، وكان هدف شارل الثامن هو تخليد إسمه، وانصبت أعينه في ذلك على إيطاليا أين طالب بحقه بوراثة نابولي وهو في الحقيقة مجرد ذريعة ديبلوماسية وعسكرية[38].

حدث الصراع بين الحاكم الشرعي جان جلياز*، والمعمار العسكري رولودفيكوسفورزا* الذي رغب في عرش ميلانو، فاستنجد جلياربفرديناند الأول ملك نابولي، بينما إستنجدلودوفيكو شارل الثامن والذي رحب بهذه الدعوة، ونزل الجيش الفرنسي في سبتمبر 149 في فلورنسا ودخلها دون حرب ووصل شارل الثامن إلى روما في 1494/12/31 قاصدا نابولي[39].

وأثناء هذا النصر الذي أحرره" شارل الثامن" ثارت مخاوف "لودوفيكو" حاكم "ميلان "من سيطرة فرنسا على إيطاليا، كما خشي الإمبراطور "ماكسميليان" من اختلال توازن القوى بسبب النصر الفرنسي، فتم تشكيل حلف مضاد لفرنسا في مارس 1490، عرف بإسم *حلف البندقية* وعندما علم شارل الثامن بهذا الحلف خشي أن يقطع عليه طريقه عند الرجوع، فقرر إخلاء نابولي، وغادر عاصمتها كما عقد صلحا مع لودوفيكو، وترك له

---

[37]- يحيى جلال، أوروبا في العصور الحديثة، دط، الهية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، 1981، ص 383-384.

[38]-الآغا بن عودة المزاري، المرجع السابق، ص

*الحاكم جلياز:

*لودوفيكوسفورزا (1452-1508): عين دوقا لباري من سنة 1479 ثم دوقا لميلانو بين عامي (1494 و1500).

* نابولي: هي العاصمة الإقليمية لكامباين، ثالث أكبر مدينة في إيطاليا.

[39]- عبد العزيز سليمان نوار، ومحمود محمد علي جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديثفي عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، مدينة نصر 1999، ص 87.

*حلف البندقية: هو حلف يتكون من دول مسيحية تشكل برعاية البابا وضم كل من إسبانيا وجبر ودقية سافوي وفرسان مالطا.

"ميلان" وبالمقابل تعهد له بأن يعطي للفرنسيين حق المرور ومساعدتهم في حالة ما إذا قرروا مهاجمة نابولي لكن في عام 1498 توفي شارل الثامن ملك فرنسا[40].

أوضاع فرنسا في عهد لويس 12 (1498-1515):

بعد وفاة شارل الثامن خلفه ابن عمه لويس 12* واتبع هذا الأخير سياسة توسعية خاصة في إيطاليا، واستهل أولى حملاته على دوقية ميلان، أين ادعى بأحقيته في الوراثة للمنطقة، وانضمت البندقية إلى فرنسا وكذلك التقارب الذي حدث بين إسكندر السادس* وفرنسا التي نجحت في عهد إتفاقية مع إنجلترا ليتفق على الحياد في الصراع وعقد هدنة مع الإمبراطور ماكسيميليان[41].

وبعد أن تم لويس 12 كافة الإجراءات عبر الجيش الفرنسي جبال الألب في أغسطس 1499، متجها نحو ميلان التي إحتلها الجيش الفرنسي دون قتال لا حتى مقاومة، وبذلك تحولت أطماعه إلى مملكة نابولي وبالتالي تقوم فرنسا ببسط نفوذها على شبه الجزيرة الإيطالية، وكانت نابولي من أهداف ملك إسبانيا وذلك لنفس الدوافع الفرنسية، وبهذا تمكن ملك فرنسا وإسبانيا من تفادي الصراع الحربي وعقد معاهدة سرية سميت *معاهدة غرناطة* عام 1500 والتي تنص على ا قتسام نابولي بين الطرفين بينهم بعد النصر[42].

على العموم ومغزى القول هو أن فرنسا وأوضاعها قبل حكم فرانسوا الأول إتبعت سياسة توسعية في إيطاليا، وخاضت صراعات كثيرة كادت أن تقضي عليها.

وأثناء هذا النصر الذي أحرزه شارل الثامن ثارت مخاوف "لودوفيكو" حاكم ميلان من سيطرة فرنسا علما إيطاليا، كما خشي الإمبراطور "ماكسميليان" من إختلال توازن القوى بسبب النصر الفرنسي، فتم تشكيل حلف مضاد لفرنسا في مارس 1490، عرف باسم

---

[40]- عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص 88.

*لويس الثاني عشر: حكم من (1498-1515) كان ملكا لفرنسا، لقب بأب الشعب وهو من عائلة فالوا.

*إسكندر السادس: ولد بإسمروديريك دي بورفا عام (1431-1503) الباب الرابع عشر بعد المئتب للكنيسة الكاثوليكية من (1492 حتى 1503).

[41]- عمر عبد العزيز عمر، دراسات في التاريخ الأوربي الأمريكي الحديث، دار لمعرفة الجامعية، الإسكندرية.

[42]-

حلف البندقية وعندما علم شارل الثامن بهذا الحلف خشي أن يقطع عليه طريقه عند الرجوع، فقرر إخلاء نابولي، وغادر عاصمتها، كما عقد صلحا مع لودوفيكو، وترك له "ميلان" وبالمقابل تعهد له بأنه يعطي للفرنسيين حق المرور، ومساعدتهم في حالة ما إذا قرروا مهاجمة نابولي لكن في عام 1498 توفي شارل الثامن ملك فرنسا[43].

الأوضاع العامة لفرنسا خلال عهد فرانسوا الأول:

أ/ **سياسيا عسكريا:** عرفت فترة فرانسوا الأول باستمرار الصراع بين فرنسا وإسبانيا من أجل التفوق في أوروبا، ودخل هذا الصراع بما يسمى بالحروب الإيطالية فبعد موقعة "مارينيان" عام 1515م والإتفاقيات التي تمت في العالم التالي، إستمر هذا الصراع لفترة طويلة، وبدأت المنافسة بين فرانسوا الأول ملك فرنسا، وشارل الأول ملك إسبانيا على العرش عام 1516 وهو ما ساهم في تجديد الحرب ووقوع معركة "بافيا" وإنهاء هذا الصراع بمعاهدة كرسي*.

كما عرفت فرنسا في هذه الفترة من الناحية ب/ **الإقتصادية:** تأخر عملية التنمية فيها بفعل تكبدها لخسائر جسيمة وفقد أنها لعدد كبير من جيوشها، وكذلك إستنزاف مواردها بسبب تخريب العديد من المدن الفرنسية، وصرف مبالغ كبيرة على عملية الكشوفات الجغرافية[44].

ومن الأوضاع التي سادت فرنسا أيضا في هذه الحقبة وألقت بظلالها على البلد، نجد حادثة الأسر التي تعرض إليها شارل الخامس، وبالتالي حلت والدته محله "الويز دي سافوا* والتي أصبحت وصية على العرش، أين سعت إلى إعادة بناء القوات المسلحة خشية أن تتعرض فرنسا لغزو آخر، وقد قدم لها الفرنسيون يد العون و التضحية اللازمة[45].

* حلف البندقية: هو حلف يتكون من دول مسيحية تشكل برعاية البابا وضم كل من إسبانيا وجبر ودقية سافوي وفرسان مالطة.

[43]- عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص 88.

[44]- الدكتور يحي جلال، مرجع سابق، ص 429.

[45]- المرجع نفسه، ص 430.

أما من **الناحية الدينية:** فقد عرفت فرنسا فترة الحروب الدينية أو ما يسمى بالإنتقام الديني في فرنسا، وبداية الصراع الداخلي بين الكاثوليك و*الهيجونوت*، واستمرت هذه الحروب حتى النصف الثاني من القرن 16 وأثرت كثيرا على فرنسا(46).

وما ميز أيضا هذه الفترة حدوث التقارب الكبير بين العثمانيون والفرنسيون والذي أثمر لمجموعة من الإتفاقيات والمعاهدات منها معاهدة الإمتيازات المبرمة بين السلطان العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي فرانسوا الأول عام 1535م(47).

*الهيجونوت: هم أقلية دينية تتواجد بفرنسا يقودهم "كالفن" والتي تحولت فيما بعد إلى ثورة عقائدية واجتماعية واسعة الانتشار.

الفصل الثاني: أسباب ومظاهر التقارب العثماني.

أ_ الصراع بين فرانسوا الأول وشارل الخامس.

ب_ بداية التقارب العثماني.

ج_ مظاهر التقارب العثماني _ الفرنسي خلال عهد سليمان القانوني.

المبحث الثاني: أسباب ومظاهر التقارب العثماني.

أ-الصراع بين فرانسوا الأول وشارل الخامس:

لقد شهدت الدولة العثمانية خلال عهد السلطان سليمان القانوني [1520م-1566م] توسعا عظيما لم يسبق له مثيل وأصبحت الأقاليم العثمانية منتشرة في ثلاث قارات وقد سمي عصره بالعصر الذهبي للدولة العثمانية.

في ظل هذه النجاحات للدولة العثمانية كانت أوروبا تعاني وتعيش انقسامات سياسية ودينية خطيرة [1] ففي سنة 1519م برز شارل الخامس من **آل هابسبورغ**وفرانسوا الأول ملك ملك فرنسا كمرشحين لمنصب إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة[2]، وقد وعد كل منهما خلال هذه المناسبة بالهجوم على الدولة العثمانية والعمل على إنجاح الحروب الصليبية. وقدرات الهيئة المنتخبة من أمراء الألمان حينئذ اختيار شارل الخامس لهذا المنصب، الشيء الذي أثار حفيظة الملك الفرنسي فرانسوا الأول واشتعلت الحرب بين هذين الأخيرين وبالتالي فقد جاء هذا الانقسام لصالح الدولة العثمانية.[3]

في نفس الوقت كانت الدولة الفارسية مستعدة للتحالف مع البرتغاليين ضد الدولة العثمانية قررت الدولة العثمانية التحالف مع فرنسا واستغلال الأوضاع في أوروبا على اعتبار أن لهما عدو مشترك لهما وهو شارل الخامس والذي كان يمثل خطرا على الإثنين ما يفسر ضرورة تحالفهما ضد هذه القوة الجديدة.[4]

---

[1]-علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، مكتبة حسين للعصرنة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010م، ص 322.

[2]-الإمبراطورية الرومانية المقدسة: ولدت الإمبراطورية الرومانية رسميا عام 27ق.م وانتهت عام 410 وهناك من يرجح انها انتهت عام476 عرفت توسعا عظيما جعلها من أكبر امبراطوريات العالم القديم.

[3]-عبد العزيز نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 129-130.

ال هابسبورغ: اسرة عريقة حكمت النمسا مدة جاوزت ستة قرون في العصور الوسطى ويشار اليها أحيانا باسم ال النمسا كانواأحد العائلات في أوروبا وتشتهر كونها مصدر الاباطرة المنتخبين رسميا لحكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة من بينهم شارل الخامس.

[4]-محمد سهيل طقوس، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013م، ص 185-186.

وجد الملك الفرنسي نفسه محاطا بأملاك الملك شارل الخامس من كل جهة إلا من جهة البحر، فسعى للتحالف مع العثمانيين، والجدير بالذكر أن الملك الفرنسي كان مترددا كثيرا بين التحالف مع العثمانيين أو المشاركة في الحملات الصليبية التي كانت تقودها أوروبا خاصة وأن السياسة الأوروبية لم تكن يومئذ قد تحررت من طابعها النصراني، وكانت أوروبا تسعى دائما للقضاء على العثمانيين دون..... أو ملل هذا ما وضع الملك – فرانسوا الأول– في موقف لا يحسد إليه لكن اختياره لمصلحته وطمعه في المنصب جعله يقرر التحالف مع العثمانيين على حساب أوروبا المسيحية[1].

يذكر في هذا الصدد أن الملك الفرنسي – فرانسوا الأول–كان قد شن حربا على إيطاليا (أحد أقاليم الإمبراطورية الرومانية المقدسة) في فيفري 1525 لكن نتائجها كانت كارثية فقد خسر هذا الأخير المعركة في بافيا ووقع أسيرا لدى الإمبراطور شارل الخامس[2].

ب–بداية التقارب العثماني–الفرنسي:

بعد أسر الملك الفرنسي – فرانسوا الأول– من طرف شارل الخامس بدأت تأتي السلطان العثماني سليمان القانوني رسائل استعطاف ورجاء ممزوجة بالخضوع من طرف والدة الملك الفرنسي والذي كان أسيرا لدى –شارلكان– إمبراطور الرومانية المقدسة إثر معركة بافيا مخاطبة السلطان سليمان قائلة: "إنني أتضرع إليك أيها الإمبراطور العظيم أن ترد إلي ولدي" ففي وجهة النظر الفرنسية لم يكن يوجد طرف ليلعب هذا الدور وينقذهم من قبضة –شارلكان– سوى العثمانيين الذين كانوا يسيطرون على ثلاثة قارات (أجزاء من افريقيا وآسيا وأوروبا) وقواتهم تهدد النمسا وأسطولهم يسيطر على شرق المتوسط[3].

---

[1]-F. Gabriel ; G.E. Cappreto et autres، Histoire de la civilisation de l'Islam en Europe، arabes et turcs en accident du 17 ou 20 traduit de l'Italien par: Cloud Carme، édition Bordas، France, 1983, P136.

[2]-أديرس ناصر الرائسي، العلاقات العثمانية – الأوروبية في القرن 16 م، ط1، دار الهادي، بيروت، 2007، ص 92.

[3]-أمال طالب، يسرى حامة، العلاقات العثماني الفرنسية في عهد سليمان القانوني [152م/1566م / 926 هـ-974هـ]، مذكرة لنسل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، إشراف: عائشة حسيني، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017م-2018م.

بعد اطلاع السلطان سليمان القانوني لنص الرسالة فكر هذا الأخير أن هذا التحالف هو فرصة ذهبية لن تتكرر لذلك أقدم عليها بغض النظر عن خلفيات وتداعيات التحالف والعلاقة التي ستربطه بالدولة الفرنسية. وقبل هذا الأخير أن يتحالف مع الفرنسيين ويتجاوب مع رسالة والدة الملك الفرنسي الذي في نفس الوقت الذي وصلت إلى السلطان رسالة والدته كان قد وقع معاهدة مدريد المذل والتي لم يكن ينوي أن يلتزم ببنودها الشيء الذي أعطاه سببا وجيها للتحالف أكثر من السلطان القانوني خاصة وأنه الوحيد الذي يستطيع مواجهة قوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة رغم إدراكه أن هذا التحالف سيجلب له سخط وامتعاض الأمة المسيحية جمعا[1].

بعد عودته من الأسر أخذ الملك الفرنسي شارل الخامس في تطوير العلاقات التي بدأت والدته بتأسيسها مع السلطان العثماني وهكذا نشأ التقارب العثماني – الفرنسي في ظل الصراع الداخلي الأوروبي فالصداقة العثمانية – الفرنسية هي نتيجة مطذامع عثمانية – فرنسية حيث كل من هاتين الدولتين كانت تبحث عن مصلحتها وما جمعهما هو العدو المشترك –شارلكان– ([2]). لكن الأمم الأوروبية كان لها رأي آخر فقد استنكرت هذا التحالف واعتبرته كارثة وقعت في العلاقات الدولية خاصة وأن القرن السادس عشر كان في أوج الحرب بين المسلمين والمسيحيين[3].

في الأخير نستنتج ان أسباب و دوافع التقارب العثماني _الفرنسي هو اشتراكهما في نفس العدو و هو شارل الخامس امبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة الذي كان يمثل خطرا حقيقيا لكل من السلطان سليمان القانوني و الملك الفرنسي فرانسوا الأول و هذا ما يفسر تحالفهما.

[1]-أمال طالب، يسرى حامة، نفس المرجع السابق، ص 86.
[2]-إدريس الناصر الرائسي، نفس المرجع السابق، ص 95.
[3]-محمد فريد بك، تح، حسان حقي، تاريخ الدولة العثمانية العلية، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص 208م-209م.

ج-مظاهر التقارب العثماني – الفرنسي خلال عهد سليمان القانوني:

* المعاهدات العثمانية – الفرنسية:

عمل الملك الفرنسي فرانسوا الأول على تقوية علاقة بالسلطان العثماني سليمان القانوني، ونقلها من مجرد رسائل إلى علاقة رسمية وجدية فبدأ بإرسال سفرائه للدولة العثمانية قصد عقد اتفاقيات ومعاهدات باسم الصداقة والتحالف وقد تجسدت هذه العلاقة في عدة معاهدات. تجدر بنا الإشارة أن هذه التحالفات كانت في بدايتها سياسية إلا أنها اتخذت منحنى آخر واكتست طابع الاقتصاد وهذا ما سيؤدي إلى عواقب وخيمة تدفعها الدولة العثمانية[1]ومن بين أهم المعاهدات بين العثمانيين والفرنسيين نذكر:

الفرمان السلطان بايزيد الثاني [1481م-1512م / 886 هـ-918هـ] والذي بموجبه منح الفرنسيين في 1508م امتيازات تخدم التجار والرعايا.

كما أصدر سليم الأول فرمانا سنة 1517م/923هـ سمح بموجبه للتجار الفرنسيين بممارسة نشاطهم التجاري.[2]

2-معاهدة 1528م:

أبرمت هذه المعاهدة بين السلطان العثماني سليمان القانوني وملك فرنسا فرانسوا الأول، حيث تم فيها تجديد الامتيازات السابقة التي منحها سلاطين الدولة العثمانية للفرنسيين، وقد ضمنت هذه المعاهدة الجديدة الأمن والطمأنينة لتجار فرنسا وكلفت لهم حدية المتاجرة والتنقل برا وبحرا دون أن يمسهم سوء تذكر، فضلا عن تنظيم إقاماتهم وعدم المساس بكنائسهم وعدم فرض ضرائب عقارية عليهم، وضع السفن العثمانية التي تقوم برحلات بحرية بين استانبول وموانئ الشام ومصر من عرقلة نشاط السفن الفرنسية التي تعمل على هذه الخطوط الملاحية.[3]

1-

2-معاد صابر رجب، قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الإمتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي 1520م-1798م، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مجلد 20، ع/03، 2013م، ص 172-173.

3-Jean de la foret: السفير الفر نسي الأول في اسطنبول والذي كان راهبا صليبيا من فرسان القديس يوحنا والذي كان معروفا بدهائه الدبلوماسي فقد عمل على كسب امتيازات إقتصادية– تجارية رغم أن الهدف من المعاهدة كان ذو

معاهدة الامتيازات لسنة 1535م:

التعريف بالمعاهدة:

حرص سليمان القانوني على تحقيق أهداف سياسية أوروبية وهي تقسيم أوروبا وكان هنا الهدف من هذه المعاهدة.

تعتبر معاهدة من أبرز المعاهدات التي غيرت مستقبل الاقتصاد العثماني، عقدت بين الطرفين العثماني الممثل في الصدر الأعظم إبراهيم باشا والطرف الفرنسي الممثل في "جون ولافوري" Jean de la foret وقد تمت في فيفري 942/1535هـ.

هذه المعاهدة التي أخذت شكلا معايرا لتلك المعاهدات التي أبرمها العثمانيون قبل هذا التاريخ، كما أنها احتوت أغراض جديدة وأصبحت كمثل أساس المعاهدات التي تلتها والتي استندت عليها بقية الدول الأوروبية لتنال نفس تلك الامتيازات التي حازت عليها فرنسا.[1]

ظروف إبرام المعاهدة (أسبابها):

كان إبرام معاهدة الامتيازات العثمانية–الفرنسية لسنة 1536م جملة من الأسباب كانت تحدها المصلحة بكلا الطرفين سواء لفرنسا أو الدولة العثمانية أدت بهم في الأخير إلى التحالف وتوقيع هذه المعاهدة نجملها فيما يلي:

أ–بالنسبة للجانب الفرنسي:

شهدت أوروبا خلال النصف الأول من القرن السادس عشر صراعات وصلت إلى أوجها بين أسرة **آل هابسبورغ** ممثلة في شخص شارل الخامس الذي كان يهدف إلى تقسيم العالم والاحتفاظ بأوروبا لنفسه وبين آل قالوا التي مثلها فرانسوا الأول [2]أما عن سبب ذلك الصراع فقد كان حاول من له الأحقية في حمل تاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة والذي انتهى إلى شارل الخامس سنة 1519م ليفتح بابا جديدا للحروب سببه إصرار فرنسا بعدم

الطابع سياسي وهو طلب المساعدة والدعم لمواجهة شارلكان للمزيد: أنظر، ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية... ج1، ص 140.

[1]-إدريس الناصر الرائسي، المرجع السابق، ص 288.

[2]-يعقوب لاندوا، تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية (1517-1914م) تر: جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م، ص 533، 534.

الخضوع لهذا الإمبراطور خاصة بعد أن وجدت هذه الأخيرة فرنسا نفسها محاطة بمناطق كلها خاضعة لحكم شارلز الخامس هذا ما أدى بفرنسا إلى البحث عن حليف له خارج أوروبا ويكون ذو قيمة من أجل فك حصارها ودعم قواتها لمواجهة الإمبراطور شارل الخامس، ومنه فإن قيام علاقات ودي بين الدولة العثمانية وفرنسا أمر ضروري لاشتراكهما في نفس العدو.

إن التطورات التي عرفتها أوروبا مجتمعة جعلت من الملك الفرنسي يغير في سياسته مع الأوروبيين من تعاون وتكوين وحدة مسيحية إلى التحالف مع السلطان العثماني سليمان القانوني الشيء الذي أدى إلى سخط أمير وسط أوروبا وأدى إلى حلف أوروبي كبير على رأسه شارل الخامس لمواجهة الملك الفرنسي وقد حققت الإمبراطورية الرومانية هدفها بعد أن ألحق بفرانسوا الأول هزيمة نكراء في موقعه بافيا * سنة 1525م، والتي وقع فيها أسيرا وفرض عليه توقيع معاهدة "مدريد"** 1526م، والتي احتوت بنودا مذلة ومجحفة في حق الفرنسي أهمها أن يشارك هذا الأخير في حملة صليبية ضد الدولة العثمانية، حين عودته إلى فرنسا عزم الملك فرانسوا الأول على تنقض بنود المعاهدة التي فرضت عليها وقرر الاحتماء بالدولة العثمانية وقوتها وهنا برز الدور العثماني في تحريك العلاقات الدولية وتفكيك الوحدة الأوروبية[1].

تجدر الإشارة ان هذه الاتصالات لم تباشر من طرف الملك المهزوم والأسير عند خصمه (فرانسوا الأول) بل كانت من طرف والدته الوصية louis savois" كانت بواسطة البندقية ومما تضمنت هذه الرسالة:«اتضرع اليك أيها الامبراطور العظيم لإظهار كرمك و تعيد الي

* بافيا: منطقة تقع في شمال إيطاليا هزم فيها الملك الفرنسي فرانسوا الأول ووقع فيها أسيرا لدى شارل الخامس إمبراطور الإمبراطورية الرومانية.

** معاهدة مدريد: تم توقيع هذه المعاهدة سنة 1526م في قصر مدريد بين شارل الخامس والملك الفرنسي فرانسوا الأول والتي تم تحرير فرانسوا الأول على إثر توقيعه لها.

[1]-نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ج11، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص27.

2 عائشة غطاس العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر1694_1619 مذكرة تخرج ماجستير ص4

ولدي". وتلت هاته المحاولة محاولة أخرى من طرف الملك فرانسوا الأول نفسه حيث بعث بمبعوث يدعى "برينكو "ولم تأخذ هذه الاتصالات شكلا علنيا الا بتاريخ 1534.

بالنسبة للجانب العثماني:

بالمقارنة بين الدوافع الفرنسية والعثمانية في توقيع المعاهدة فهي تختلف تماما فمنح السلطان العثماني سليمان القانوني الامتيازات لفرنسا يرجع إلى ما يلي:

- إن الدولة العثمانية ومنذ نشأتها وبداية فتوحاتها الإسلامية وهي تهدف إلى الدخول إلى أوروبا وإضعاف الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتفكيكها ولن تكون لها ذلك إلا بإيجاد حليف لها في أوروبا فكان التعاون مع فرنسا هو السبيل الوحيد لتحقيق هذا الفرض[1].
- "لقد منحت الدولة العثمانية الامتيازات لفرنسا عام 1535م على أيام السلطان سليمان القانوني، وكان القصد من ورائها عرقلة قيام حلف مقدس يعقده العالم الكاثوليكي الأوروبي ضد الدولة العثمانية ... والحق أنها حققت القصد منها. واستطاع القانوين أن يجد بذلك دولة حليفة وتابعة له ضمنا بين إسبانيا وألمانيا"[2].

لقد نشأ التقارب العثماني – الفرنسي في خضم الصراع ضد الإمبراطور شارلز الخامس "فالصداقة العثمانية – الفرنسية ليست سوى نتائج واقع الحال، بمعنى أن كل واحدة من هاتين الدولتين كانت تمارس هيمنتها داخل دائرتها الخاصة ... وكان لهما نفس العدو.

لقد تغيرت معالم الواقع الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي بسبب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وتحولت التجارة العالمية مع نهاية القرن 15م وبداية القرن 16م وقد أثر هذا على الحالة الاقتصاديةوالاجتماعية في منطقة الشرق وعالم البحر المتوسط على حد سواء[3].

---

[1]-مرجع نفسه، ص 27.

[2]-إكمال الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ و حضارة، تر: صالح سعداوي مركز الأبحاث للتاريخ والفنون و الثقافة الإسلامية، استنبول 1999,ص 227.

[3]-العلاقات العثمانية الأوروبية، ص 262.

وقد أدركت السلطنة العثمانية مدى أهمية إعادة تنشيط التجارة البحرية بالبحر المتوسط والتي ستؤدي إلى ازدهار التجارة العثمانية.

والهدف الرئيسي من عقد هذه المعاهدة بالنسبة للطرف العثماني هو إضعاف الإمبراطورية الرومانية المقدسة والسيطرة على أوروبا ونشر الإسلام فيها ولن يكون ذلك إلا عن طريق فرنسا.

بعد أن انهزم ملك فرنسا فرانسوا الأول شر هزيمة في معركة "بافيا"[1]1525م ويقاد أسيرا صارعا في أعقاب هذه المعركة ويضطر هذا الأخير إلى توقيع معاهدة مدريد 1526م المذلة للحصول على حريته ليعود إلى باريس عاصمة فرنسا. وهناك يبحث عن حليف له يساعده لتنقض شروط تلك المعاهدة والتحلل عن كل ما جاء فيها، ورأى في سليمان القانوني المنقذ من هذه الكوارث التي حلت به، لكن أنى له أن يستعين سلطان مسلم على خصمه النصراني على أنه هو نفسه كان يتوعد بالقضاء على المسلمين وتوسعاتهم، لكن يبدو أن طمعه في السلطة اغلب على كرهه للمسلمين.

يرى أحمد مصطفى أن التحالف العثماني – الفرنسي كان ردا على تحالف شارل الخامس مع القبطان الجنوبي (جنوة) الشهير "أندريا دوريا "ليخوض هذا الأخير المعارك في سواحل المتوسط تباينة عن الإمبراطور بالإضافة إلى استخدام الامتيازات لاحقا لدعم كلا من بريطانيا في نضالها ضد الكنيسة في روما[2].

يرى الباحث المتخصص في تاريخ الدولة العثمانية محمد حرب أن السلطان رضي بمساعدة فرنسا لأن أوروبا كانت تنظم حملات صليبية على الدولة والعلم الإسلامي دون كلل أو ملل فانتهز فرصة الصراع بين شارل الخامس وفرنسوا الأول لانتزاع فرنيا من أوروبا

[1]-كمال حسنة، العلاقات العثمانية – الفرنسية في عهد سليم الثالث 1789م-1807م، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ اشراف: عائشة غطاس، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص 1.
[2]-مجلة الجامع الإسلامية بالمدينة النبوية، العدد 01، ربيع الأول، 1388م العثمانيون في التاريخ.

وأبعادها عن المعسكر النصراني، وجعلها عائق أمام أي تجمع صليبي محتمل نظرا للدور المؤثر الذي كان يقوم به الجيش الفرنسي في مثل تلك الأحلاف[1].

إن الدولة العثمانية حسب رؤية فإنها اعتمدت على نهجالامتيازات الأجنبية لضرب الدول المعادية لها في القارة الأوروبية بعضها ببعض وجعلت من الحقوق الدينية والتسهيلات الاقتصادية ميدانا مفتوحا للمناورة بالنظر إلى التنافس الكبير بين تلك الدول على الموارد المحدودة من جهة والتسابق لنيل شرف السيادة الروحية على الأماكن النصرانية المقدسة في بلاد الشام والعناية بشؤون الرعايا الأجانب من النصارى المقيمين.

يرى المؤرخ يوسف جاء الله أن الدولة العثمانية بادرت إلى عقد الاتفاقية لأسباب اقتصادية وسياسة خاصة بها قائلا:

"كانت الغاية النهائية لهذه العلاقات الاقتصادية في جوهرها ترمي إلى خدمة التجارة في أراضي المسلمين وذلك مقابل تلك الأهداف السياسية التي أراد المسلمون تحقيقها[2].

بنود معاهدة الامتيازات لسنة 1535م[3]:

نصت معاهدة الامتيازات بين الطرفين على البنود التالية:

البند الأول: "قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق التام مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات...".

البند الثاني: "يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الممنوع الإتجار فيها ولتسيرها ونقلها برا وبحرا من مملكة لأخرى، مع دفع الفوائد والضرائب المعتادة قديما...".

البند الثالث: "كلما يعين الملك الفرنسي قنصلا في مدينة أو في برا[4] أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الآن بمدينة الإسكندرية يصير قبوله ومعاملته

1-ياسر بن عبد العزيز محمود قاري، دور الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، ص

2-الصباغ

3-قيس جواد العزاوي،

4-أرسلان شكيب تاريخ الدولة العثمانية تح حسن السماحي سويدان دار ابن كثير للطباعة والنشر دمشق 2001 ص92

بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقتضي بمقتضى قانونه في جميع من يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية...".

البند الرابع: "لا يجوز سماع الادعاءات المدنية التي يقدمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا، أو الحكم عليهم فيها، ما لم يكن مع المدعين سندات بخط المدعى عليهم، وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعاوي وشهادات مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل".

البند الخامس: "لا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية، سماع أي دعوى جنائية أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا، بناءا على شكوى الأتراك، أو حياة الخراج، أو غيرهم من رعايا الدولة العلية، بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه شكوى الأتراك أن يدعو المتهمين بالحضور الباب العالي، محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي".

البند السادس: "لا يجوز محاكمة التجار الفرنسيين ومستخدمي وخدماتهم فيما يخص المسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق بيك[1] أو الصوباشي[2] أو غيرهم من المأمورين، بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي ....".

البند السابع: "لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع أحد العثمانيين أو اشترى منه بضائع أو استدان منه نقودا ثم خرج من العثمانية، قبل أن يقوم بما تعهد به فلا يسأل القنص أو أقارب الغائب، أو أي شخص فرنساوي آخر ...".

البند الثامن: " لا يوج استخدام التجار الفرنساويين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم ومدافعهم أو التجار، في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر، ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم ...".

-هو الحاكم المدني لمركز إداري وهو دون الولاية وفوق القضاء والسنجق هو العلم، الراية والسنجق بك تعني السيد للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 225.

[2]-هو لفظ فارسي مركب من هو: ومعناه الجند وباشي وتعني رئيس وهو موظف عثماني كبير كان بمثابة الحاكم العسكري المحلي أو نائب الوالي العثماني وهو مسؤول عن حفظ النظام في منطقته للمزيد أنظر:
مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التراكمية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ص 296.

البند التاسع: "يكون لتجار فرنسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية، فتوزع أمواله وبقية ممتلكاته على حسب ما جاء بها، ولو توفي ولم يوصي عليها فتسلم تركته إلى وراثه، أو الوكيل عنه، بمعرفة القنصل...".

البند العاشر: "بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرنسا لهذه المعاهدة فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عندنا بعيهما أو إقليم تابع لسلطتهما في حالة الرق، سواء كان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب، يصير إخراجهم فورا من الاسترقاق إلى الحرية ...".

البند الحادي عشر: "لو تقابلت دونانمات[1] إحدى الدولتين المتعاقدتين ببعض رعايا الدول الأخرى، فعلى هذه المواكب توزيع تنزيل قلوعها ورفع أعلام دولتها، حتى إذا علمت حقيقتها لا تحجزها، أو تضايقها السفن الحربية أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمة...".

البند الثاني عشر: إذا وصلت إحدى المراكب الفرنسية، سواء بطريق الصدفة أو غيرها، إلى إحدى موانئ أو شطوط الدولة العلية تعطي ما يلزمها من المأكولات وغيرها من الأشياء مقابل دفع الثمن المناسب، بدون إلزامها تفريغ ما بها من البضائع لدفع الأثمان ...".

البند الثالث عشر: "لو كسرت أو غرقت مراكب إحدى الدولتين بالصدفة أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر، فمن ينجو من هذا الخطر، يبقي ممتعا بحريته، لا يمانع في أخذ ما يكون له من الأمتعة وغيرها، أما لو غرق جميع من بها، فما يمكن تخليصه من البضائع يسلم إلى القنصل أو نائبه".

البند الرابع عشر:" لو هرب أحد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين أو احتمى في بيت أو مركب أحد الفرنسيين فلا يجبر الفرنسي الأعلى البحث عنه في بيته أو مركبه ولو وجد عنده يعاقب الفرنسي بمعرفة قنصله ويرد الرقيق لسيده ...".

[1]-دوننمةأودونانمة وجمعها دوننمات وتعني الأسطول للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 228.

البند الخامس عشر: "كل تابع لملك فرنسا، إذا لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية مدة عشرة سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم بدفع الخراج، أو أي ضريبة أي كان اسمها..."

البند السادس: "يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف ستة شهور، تمضي من تاريخ إمضائها مع الوعد من كلهما بالمحافظة عليها والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا، بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة ...".

بالإضافة إلى ما تم ذكره من البنود فقد اشترط أيضا فرانسوا الأول أن يكون لبابار روما وملك انجلترا وملك ايقيوسيا[1] الحق في الاشتراك لمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا ذلك، بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان، ونطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم[2].

يرى الباحث يوسف الثقفي أن الدولة العثمانية بإبرامها لهذه المعاهدة قد ساهمت في إيجاد سلبيات عديدة نتيجة لعدم مراعاتها لأمور تخص كيان الدولة الإسلامية، وأن النزاع الديني قد لعب دورا ضئيلا، لأن طبيعة المعاهدة لا تحفز مبدأ الإجهاد ضد المسيحيين الكفرة، بل تعطي للرعايا الفرنسيين امتيازات لم يحصل عليا عن العثمانيون أنفسهم.[3].

---

[1]- هي إيكوسياEcose ويسميها الإنكليز سكوتلاScotahandi وهي الجزء الشمالي من أراضي المملكة المتحدة، وقد كانت آنذاك دولة مستقلة، للمزيد أنظر: محمد فريد المحامي، مرجع سابق، ص 229.

[2]- يحيى بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830م، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009م، ص 43.

[2]-

*الكشوفات الجغرافية: هي رحلات استكشافية قام بها مجموعة من الملاحين والرحالة لاكتشاف العالم كمحاولة للتخلص من الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها كل من مصر وبلاد الشام على السلع الشرقية عند مرورها في هذه الأراضي بالإضافة إلى الرغبة في ضرب الاحتكار الذي كان يمارسه تجار البندقية رغبة في تحقيق أرباح مادية وقت ازدادت هذه الرحلات في القرن 16. ينظر: شرف صالح محمد (سيد)، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ط1، دار ناشري للنشر والتوزيع، الكويت، 2009م، ص 64-65.

**الرجاء

انعكاسات العلاقات الفرنسية على الطرفين:

1-على الدولة العثمانية:

الانعكاسات الإيجابية:

كان الهدف الأول مع منح السلطان العثماني سليمان القانوني للإمتيازات وربطه لعلاقات اقتصادية مع فرنسا هو إعادة دور البحر الأبيض المتوسط والذي فقده بعد الكشوفات الجغرافية البرتغالية * واكتشاف طريق رأس الرجاء **، بحيث بدأ الأوربيون يستغلونه للاستيلاء على بلاد المسلمين وعلى احتكار التجارة وهذا جعل السلطان القانوني يعقد اتفاقيات مع بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا[1].

ولقد حقق هذا الأخير هدفه بحيث وبمجرد عقد اتفاقيات الامتيازات أصبحت الدولة العثمانية تسيطر على التجارة والملاحة بين الشرق والغرب وبسط نفوذها على الطرق التجارية وبالتالي ضمنت عودة الموارد المالية الاقتصادية للخزينة.

بعقده لمعاهدة الإمتيازات وربطه لعلاقات اقتصادية مع فرنسا تمكن سليمان القانوني بإبعاد فرنسا وفصلها عن المعسكر المسيحي الغربي واتخاذها مانعا أوروبيا ضد أي تجمع صليبي يستهدف العثمانيين فالأوروبيون لم يملوا يوما من حملاتهم الصليبية رغم هزائمهم المتكررة[2].

يمكننا الإستنتاج أن سليمان القانوني كان قد حرص على تحقيق أهداف أوروبية وهي تقسيم أوروبا من خلال نزع فرنسا من المعسكر الغربي المسيحي وهذا ما دفعه إلى إقامة علاقات وتحالف مع فرنسا واتخاذها مانعا ضد أي تجمع صليبي ضد الدولة العثمانية.

استطاع السلطان سليمان القانوني من خلال تلك المعاهدة إحداث نقله نوعية في الاقتصاد العثماني عامة وتجارة الدولة العثمانية بصفة خاصة، كما ساعدت على تنويع مصادر البضائع المستوردة إلى الدولة العثمانية، كما أن المعاهدة أعادت الروح الاقتصادية

[1]-عبد الباري (محمد الظاهر)، دولة الخلافة العثمانية قراءة في نشأتها ومظاهر حضارتها وعوامل سقوطها، ص 117.
[2]-

للموانئ الشامة، وساهمت بشكل فعال في إخراجها من العزلة والانغلاق التي فرضته عليها حركة الكشوفات الجغرافية وبالتالي فتحت المجال لتلك الموانئ للتعامل مع الفرنسيين وبخاصة ميناء صيدا وبيروت وغيرهم، فضلا أن المعاهدة استقطبت العديد من هذا صدمة كبيرة للقوى الأوروبية التي أرادت تدمير الاقتصاد العثماني وتخفيف منابعه المالية[1].

الانعكاسات السلبية:

ظن السلطان العثماني أن هذه المعاهدات والاتفاقيات مؤقتة وأنه بإمكانه إلغائها وقت ما شاء ما دامت السلطة والقوة بيده [2] بينما كان الهدف الأول لفرنسا من إنشاء هذه العلاقة هو إنشاء شركات تجارية استثمارية للتعامل مع المشرق[3]. هذه المعاهدة لم يستفد منها رعايا الدولة العثمانية وإنما خدمت مصالح ومطالب الفرنسيين وتحقيق مصالح الأعداء دون مقابل يذكر، وقد كانت هذه المعاهدة الأساس الذي بني عليه وشارك على نهجه الكثير من المعاهدات التي عقدت فيما بعد بين الدولة العثمانية والدول الأوربية بصفة عامة[4].

أصبحت الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وإنجلترا تتخذ من الامتيازات لاقتصادية التي حصلت عليها ذريعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية وإيالاتها بطرق وأساليب مختلفة، كما أصبح الرعايا الفرنسيين يتصرفون كما يريدون غير آبهين بالقوانين مادام أنهم محميون ببنود المعاهدة بل وإضافة إلى ذلك أخذوا يحرضون على التمرد مما أنتج إضعاف الدولة العثمانية بمرور الوقت [5].

عدم جباية الدولة العثمانية لأي ضريبة مباشرة من الأجانب حيث كانت مصارفهم ومصانعهم ومتاجرهم تعمل في الدولة العثمانية دون أية قيود، بل وحتى أن لهم حرية

---

[1]-راند سامي حميد الدوري، معاهدة الامتيازات العثمانية – الفرنسية 1536، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنساني، مج19العراق، 2012/ تاريخ الدولة العثمانية ت تسيير السباغي، ج1، دار الفكر للدراسات والتوزيع والنشر، القاهرة، 1993، ص 335.

[2]-إدريس ناصر الرائسي، العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007م، ص 101.

[3]-محمود شاكر، ص 112.

[4]-أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص 134.

[5]-أحمد فؤاد المتولي، ص 268.

التصرف بأملاكهم دون دفع أي ضرائب عن تلك الأرباح مهما كان نوعها، مما حرم الدول العثمانية من أموال كبيرة كانت ستثرى الخزينة العثمانية. إضافة إلى تحكم الفرنسيين من التصدير والاستيراد داخل الدولة العثمانية مما أتاح لهم بالتحكم الكلي في مختلف أسعار المواد، ناهيك عن ممارسة الاحتكار على السلع والبضائع، وهذا أدى إلى حرمان السكان المستهلكين. هذا ما سبب في نتائج وخيمه على الاقتصاد العثماني عموما، إضافة إلى تحكمهم في النقد بحيث كانوا يغرقون الأسواق العثمانية بنقدهم المزيف وقد ترتب عن ذلك انخفاض كبير في قيمة النقد المحلي، وهو ما نتج عنه أزمات مالية كبيرة، لعل من أهمها سيطرة وتحكم الجاليات الأجنبية في التجارة الداخلية والخارجية للدول العثمانية، على اعتبارها أنها المحرك الأساسي للاقتصادالعثماني[1].

ساهمت الإمتيازات التجارية بشكل كبير في تقوية المؤسسات الأجنبية بمختلف أنواعها، وعلى رأسها المؤسسات الإقتصادية الموزعة في شتى إنحاء الدولة العثمانية، إضافة إلى توسع نفوذ هذه الدول الأجنبية ماديا ومعنويا، مما جعلها تحقق أهدافها التي جاءت من أجلها، حيث إزداد تعمقها الإقتصادي والثقافي، من خلال مؤسساتها إلى درجة أنه فاق النفوذ السياسي الذي غالبا ما ينتهي بالغزو العسكري[2].

عدم مواكبة النظام الإقتصادي العثماني للتطورات العثمانية الإقتصادية الحاصلة في أروبا، مما أحدث فجوة عميقة بين الإقتصاد العثماني التقليدي والإقتصاد الأوروبي الحديث [3]، مما سمح بظهور أزمات مالية حادة والتي كادت أن تعصف بالإقتصاد العثماني: ولعل من أهمها الأزمة النقدية [4] التي وقعت في النصف الثاني من القرن السادس عشر بسبب تدفق كميات كبيرة من الفضة الرخيصة على الأسواق العثمانية، فتزعزع النقد العثماني وبلغ

[1]-غربي الغالي، دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288م-1916م، د.م.ج، 2007، ص 204-205.

[2]-زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ الدولة العثمانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 295.

[3]-ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ج2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص 865.

[4]-GérandPoundréde, P 74-77.

التضخم مستويات عالية، فارتفعت الأسعار مع ثبات رواتب الجنود والموظفين إضافة إلى انهيار قيمة وحدته الفضية، ففي سنة 1580م/992هـ حيث تراجعت قيمة البارة من خمسة درهم إلى ثمن درهم من الفضة، وفي نفس الوقت كثرت المضاربات وارتفع سعر الذهب وقل جودة بسبب ارتفاع قيمته بالنسبة للفضة[1].

يمكن القول أن الغزو الإقتصادي الفرنسي للأسواق العثمانية والسيطرة عليها، حقق حلم قديم كان يراود خيال الأمم الأوروبية، بحيث استطاعت هذه الأخيرة، أن تضع يدها على طرق ومسالك تجارة الشرق الأدنى والأقصى، رغم تداعيات اكتشاف "رأس الرجاء الصالح "على حوض المتوسط وعليه فقد استطاعت الدول الأوروبية، أن تفرض مطالبها الاقتصادية على الدولة العثمانية مدعمة ذلك بأساطيلها التجارية منذ الوهلة الأولى، ثم الحربية بعد ذلك، وهذا من أجل تعزيز نفوذها.

على حسب رأينا فان الامتيازات التي منحت لملك فرنسا كانت بداية للعوامل التي اثارت المشكلات في المستقبل فحتى لو ان نتائجها لم تظهر مباشرة الا انه تجدر بنا ان ادخال الفرنسيين الى ارض المسلمين واعطائهم حقوقا مبالغ فيها _حسب رأينا_ ومنحهم الحرية شبه المطلقة هو خطأ كلف المسلمين عامة والعثمانيين خاصة خسائر كبيرة.

ج. موقف الدول الأوروبية من العلاقات العثمانية – الفرنسية:

كان فرانسوا الأول ملك فرنسا يشعر بحرج كبير في علاقاته مع السلطان العثماني سليمان القانوني، حيث كانت تتجاذبه عاطفتان متعارضتان، الأول فهي مصلحة بلاده العليا، والثانية المشاعر الدينية لكونه مسيحي الديانة وكاثوليكي المنصب وقد كان يدرك في قراره ماسة لدعم العثمانيين كقوة عسكرية رائدة تخلصه من عدوه الجديد الملك شارل الخامس في نفس الوقت أدرك هذا الأخير أن هذا التحالف سيعضه في موقف لا يحسد عليه مع الأوروبيين المسيحيين، والذين كانوا يرون في **شارلكان** المدافع عن الكاثوليكية من جهة.

[1]-خليل إينجاليكودونالدكواترت، التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، ج1، دار المدارس الإسلامي، بيروت، 2007م، ص 71.

وقائد الحملات الصليبية ضد العثمانيين من جهة ثانية فأروبا كانت ترى العثمانيين أنهم مصدر خطر عليهم وعلى ديانتهم، ففرانسوا الأول كان دائما ما ينفي علاقته مع العثمانيين وفي نفس الوقت كان يرسل مبعوثين سياسيين يستنجدون في الخفاء بالسلطان العثماني ليضاعف من جهوده الحربية ضد الإمبراطور "شارلكان" وخلفائه.

لقد أثارت معاهدة الإمتيازات لسنة 1535م/942 هـ موجة من السخط الأوروبي العام، باعتباره إتفاق غير طبيعي بين دولة إسلامية وأخرى مسيحية حيث أثار استياء البلاد المسيحية، بما فيها فرنسا ذاتها لاسيما رجال الكنيسة الكاثوليكية وبالتالي تزايد الغضب أكثر ضد الملك الفرنسي [1].

حاول الفرنسي "شارل الخامس" تبرير موقفه وذلك من خلال إرساله لمبعوثه الكاردينال "دي بللي" إلى مجلس "سيبر" إلا أنه لم يتمكن من دخول ألمانيا وقد أعلمه المجلس أنه يعتبر ملك فرنسا عدوا للنصرانية مثل: الأتراك أنفسهم[2].

هذه المعاهدة جعلت من الملك الفرنسي ملكا منبوذا في أوروبا كلها، حتى أنه انتشر خبر سحب لقب الملك النصراني الخالص منه، وطرده من حضيرة، لكن البابا اعترض على ذلك[3]، ومما لا ريب فيه أن هذه العلاقات قد أسالت الكثير من الحبر لدى الرأي العام الأوروبي المسيحي.

عندما عوتب "فرانسوا الأول" على تحالفه مع المسلمين رد عليهم قائلا "**عندما تأتي الذئاب لمهاجمة قطعاني، من حقي أن أستدعي الكلب واستنجد به**" وهذا الرد يعبر عن وإتاحة هذا الملك وسخريته من العثمانيين.

تجدر بنا الإشارة إلى أن الملك "فرانسوا الأول" لم يستطع الإلتزام بالعهود والمواثيق مع الدولة العثمانية وذلك بسبب تكالب الرأي العام عليه، فإضطر إلى التراجع ولكن الوعود تم

---

[1]- عبد العزيز الشناوي، أوروبا في مطلع ... المرجع السابق، ص 731.
[2]-أندري كلون، ص 231.
[3]-المرجع نفسه.

العودة من جديد لإستمالة تأييد وعطف العثمانيين مرة أخرى، فيثور عليه الرأي الأوروبي المسيحي[1].

مصير المعاهدات:

وبقيت هذه المعاهدة سارية المفعول، قام هندري الثاني بتعزيزها مضيفا لها معاهدة جديدة مع السلطان سليمان القانوني سنة 1553م /961هـ متعلقة بالحرب البحرية، ولعل الأخطر من كل ما تم ذكره آنفا، إن تقليدا جديدا سمح به السلطان، حين أتاح لسفير فرنسا المسيو "جبريل درامون" زيارة بيت المقدس ومقابلة الرهبان والقساوسة، وجعل جميع الكاتوليك المقيمين بأراضي الدولة العثمانية تحت حماية فرنسا[2].

كما تجددت مرة أخرى من "شارل التاسع" ملك فرنسا في سن 1569م/977هـ، الإتفاقيات التي أبرمت بين الدولتين في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، ففي فترة حكم السلطان سليم الثاني الذي اتبع نهج أبيه، حيث ما إن طلب سفير فرنسا «لهو ددهتورج" تأكيد الامتيازات السابقة حتى بادر الباب العالي لإجابة طلباته وزاد عليها المنح التالية:

1- إعفاء كل فرنسي من الدفع الخراج الشخصي.

2- أن تكون المراكب العثمانية ملزمة بمساعدة ما يربطهم من السفن الفرنسية على شواطئ الدولة العثمانية ويحفظها بها من الرجال والمتاع.

3- السماح للإرسالات الكاثوليكية بسكنى أراضي الدولة.

4- منح القناصل الفرنسيين حق التحري عن الأرقاء الفرنسيين في بلاد الدولة وإطلاق سراحهم وطلب مجازاة الفاعلين[3].

أصبحت فرنسا سيدة التجارة المتوسطية، وفي جميع المناطق التابعة للدولة العثمانية وقد استغلت.

---

[1]-جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1830-1916، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين الجزائر، 2007م، ص 34.

[2]- قيس جواد الغراوي،

[3]-محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، مطبعة مكن صادر بيروت، سنة 1954، ص 92.

تحليل بنود معاهدة الامتيازات:

إن ما يثير جدلا كبيرا تلك المعاهدة العثمانية الفرنسية لسنة 942هـ/1536م نوعيتها فقد كانت مهمة السفير Jean de la foret التي بعت على أساسها إلى اسطنبول ذات طابع سياسي وهو طلب المساعدة والدعم لمواجهة شارل الخامس، إلا أنها أخذت فيما بعد منحي اقتصادي وفي هذا الصدد تفسر الباحثة التاريخية "ليلى الصباغ" أن تفسير ذلك بقولها إن تعليمات فرانسوا الأول، الكتابية إلى دي لا فوري لا تنص على الأمور الاقتصاديين وخاصة المجال التجاري ولكن هذا لا يعني حسبها. أنه لم يكن مكلفا شفويا بالبحث في هذه الأمور في تجاه فرنسا نحو رفع اقتصادها وتقويته تجارتها كان واضحا في القرن السادس عشر وذلك بديل صراعاتها في إيطاليا على فرض سيادتها البحرية والتجارية[1]. ويظهر جليا في البند الأول

أهمية العلاقات الاقتصادية العثمانية – الفرنسية:

كانت للعلاقة التي نشأت بين الدولة العثمانية وفرنسا قفرة واسعة في تاريخ العلاقات الدولية العثمانية الأوروبية حتى أنها جاءت بمثابة حجر أساس التي على أساسها ستمنح بقية الدول الأخرى البعض من الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لفرنسا وفيما يخص أهميتها فتكمن في كونها تناولت مظاهر متنوعة: سياسية، عسكرية، اقتصادية وحتى اجتماعية وقضائية ودينية.

[1]-ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في الفرنسيين السادس عشر والسابع عشر، الجزء الأول، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت، 1989م، ص 140.

الخاتمة:

هذه الدراسة لموضوع العلاقات الاقتصادية بين الدولة العثمانية وفرنسا خلال عهد السلطان "سليمان القانوني [1520م_1566م]، يمكن أن إلى بعض النتائج وهي كالتالي:

_أثرت الكشوفات الجغرافية على العالم الإسلامي بصفة عامة خاصة مصر و بلاد الشام فنتيجة لتغير المراكز حيث أصبحت مناطق البحر الأحمر و المحيط الهندي مناطق للمواجهة الدائمة من الدول الاوربية و الدول العثمانية.

– يعد القرن السادس عشر محطة انطلاقا جديدة في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب حتمتها الظروف السياسية الدولية أنداك، فضلا عن سياسة المصالح والمنافع المتبادلة: حيث لجأت الدولة العثمانية إلى سياسة الإمتيازات من خلال عقدها لمجموعة من المعاهدات الإقتصادية والسياسية مع بعض الدول الأروبية وعلى رأسها فرنسا وذلك بهدف تنشيط اقتصادها من جهة وكسب حلفاء في الساحة الأوروبية من جهة أخرى، وهذا لتحقيق غاياتها السياسة والعسكرية.

– إن معاهدة الإمتيازات لسنة 1535م والتي أبرمت بين السلطان العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي – فرانسوا الأول–لم تكن شرا محضا كما يروج لها بعض الدارسين والباحثين المعاصرين، وإنما كانت نقطة انطلاق جديدة في العلاقات الخارجية للدولة العثمانية حيث تمكن من خلالها السلطان القانوني من تحقيق أهداف استراتيجية وإنقاذ الإقتصاد العثماني.

– ساهمت الإمتيازات الأصيلة في تنشيط الحركة التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط، بعد السفن الأوروبية وعلى رأسها السفن الفرنسية تجوب ربوع أرجاء الدولة العثمانية سواء في المشرق أو المغرب، وهو ما ترتب عنه إعادة إحياء الطرق القديمة في التجارة المتوسطة بعدما تأثرت بشكل كبير من جراء إكتشاف مسالك جديدة للتجارة العالمية.

– تنوع وتعدد صادرات وواردات الدولة العثمانية نحو فرنسا، من جهة ويبين أقاليم الدولة العثمانية (الجزائر وبلاد الشام) وفرنسا من جهة أخرى خاصة الموارد الأساسية التي كانت

الخاتمة:

تحتاجها فرنسا سواء في غذائها كالحبوب وعلى رأسها مادة القمح أو في صناعتها الناشئة كالصوف والحرير والجلود وبعض المعادن المختلفة، وقد لعبت هذه المورد دورا كبيرا في تنشيط الإقتصادي الفرنسي الذي كان يعاني كثيرا من قلة الموارد الأساسية.

– تحكم التجار الأجانب بما فيهم الفرنسيين في التجارة الخارجية للدولة العثمانية، على إعتبار أن التجار الأجانب كان همهم الوحيد هو الربح السريع ولو على حساب الدولة التي يتاجرون على أرضها، أو على حساب التجار المحليين البسطاء وهو ما أفقد التجارة الخارجية العثمانية هويتها مع مرور الوقت، وبالتالي تحولت من مصدر رزق، إلى عبء كبير أثقل كاهل الدولة وزاد في أزماتها الاقتصادية.

– المعاهدات التجارية بين البلدين خاصة معاهدة 1535م قد أحدثت قفزة مميزة في الاقتصاد العثماني بوجه عام وتجارة الدولة العثمانية بوجه خاص في عهد السلطان سليمان القانوني وأنعشت التجارة بين البلدين على عكس ما يدعيه بعض المؤرخين ان هذه المعاهدات لم تخدم العثمانيين اطلاقا.

يمكننا القول في الأخير أن عيوب العلاقات التجارية واثارها السيئة لم تظهر على الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني فالمعروف عن فترة حكمه أنها كانت من أقوى وأزهى عصور العثمانيين ،انما ظهرت مع نهاية القرن السادس عشر، فمع نهاية هذا القرن ظهر ان العلاقات الإقتصادية بين البلدين وخاصة معاهدة الإمتيازات أصبحت سيفا مسلطا على رقاب الحكام العثمانيين خاصة في فترة حكم السلاطين العثمانيين الضعاف. فملوك فرنسا بدأوا باستغلال المعاهدات الاقتصادية فيما يخدم مصلحتهم والتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية تحت إطارهذه المعاهدات وبهذا كانت هذه العلاقات أحد الأسباب الأساسية في سقوط وانهيار الدولة العثمانية العظيمة فقد طغى لى العلاقات العثمانية الفرنسية الطابع الاقتصادي لكن ذلك لا يعني أنها لا تحمل في طياتها اتفاقيات سياسية في اطار البحث عن حليف قوي وقت الضعف لكلا البلدين.

الخاتمة: